العنوان:	الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالإرسال في الجامع الصحيح: دراسة استقرائية نقدية
المصدر:	مجلة كلية الآداب
الناشر:	جامعة سوهاج - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	الكشكي، عطية أبو زيد محجوب
المجلد/العدد:	ع37
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	37 - 84
رقم MD:	985623
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الإسناد الصحيح، الحديث النبوي، الحديث النبوي، تخريج الأحاديث، سنن الترمذي، الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، ت. 279 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/985623

© 2018 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

مجلة كلية الآداب
"دوريَّةٌ – أكاديميَّةٌ – علميَّةٌ – مُحَكَّمةٌ"
عدد (٣٧) أكتوبر ٢٠١٤م ص ص: ٣٧- ٨٤
جامعة سوهاج
كلية الآداب

الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالإرسال في الجامع الصحيح دراسة استقرائية نقدية

د. عطية أبو زيد محجوب الكشكي(*)

المقدمة:

" الحمد لله الهادي من استهداه، الواقي من اتقاه ، الكافي من تحرى رضاه حمداً بالغاً أمد التمام ومنتهاه، والصلاة والسلام الأكملان على نبينا والنبيين، وآل كلٍّ ، ما رجى راج مغفرته ورحماه. آمين. هذا، وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع العلوم النافعة، يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويعني به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه الناس إلا رُذالتهم وسفلتهم، وهو من أكثر العلوم تولُّجاً في فنونها ولا سيما الفقه الذي هو إنسان عيونها [١] .

فعلم الحديث خطير وضعه، كثير نفعه، عليه مدار أكثر الأحكام، وبه يعرف الحلال، والحرام، ولأهله اصطلاح ، لا بد للطالب من فهمه، ألا وهو علم المصطلح، به يعرف صحيح الحديث من سقيمه، وبعد: فقد اشترط علماء الحديث عدة شروط لقبول الحديث والاحتجاج به، هي: اتصال السند، وعدالة الرواة، وتمام الضبط، وعدم الشذوذ، وعدم العلة، بأنواعها المختلفة، فمتى أخل بشرط من هذه الشروط ، صار الحديث ضعيفاً، فالإرسال؛ وهو نوع من علوم الحديث، يطلق على الانقطاع، في أي مكان من السند، وهذا لا يخفى على ذي لب، من أن الانقطاع وعدم الاتصال، علة تقدح في صحة الحديث، ويتوقف عندها في قبول الحديث والاحتجاج به، وذلك لجهالة الراوي المحذوف، ولذلك قام العلماء منذ ظهور الإسناد، بدراسة الإسناد والعناية به، فوجدنا الصحابة، والتابعين ومن بعدهم، يهتمون بالإسناد، ويتثبتون في قبول الأخبار، فقد اهتم الصحابة رضي الله عنهم بالإسناد، فقد نقلوا الأخبار كما سمعوها من النبي، صلى الله عليه وسلم، روى البخاري في صحيحه، تأكيد أبي شريح سماعه الحديث من النبي ، صلى الله عليه وسلم، وفيه: "... ائذن لي أيها الأمير أحدِّثك قولاً قام به النبي، صلى الله عليه وسلم، الغد من يوم الفتح، سمعته أذناي، ووعاه قلبي، وأبصرته عيناي حين تكلم به.." [٢] فانظر إلى أبي شريح، وهو الصحابي الخزاعي المشهور، وهو يؤكد سماع الحديث من النبي، صلى الله عليه وسلم، بكل جوارحه ، وأي تأكيد أعظم من هذا التأكيد، وكثيرا من هذا، فقد وجدنا علي بن أبي طالب وابن عباس ، رضي الله عنهم، يسألون عن الإسناد. مع صلاح النقلة من الصحابة، رضي الله عنهم وكذلك التابعون، يقول محمد بن سيرين : "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم [٣] .

قال عبدالله بن المبارك : "الإسناد عندي من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" [٤] . وقال أيضاً "طلب الإسناد المتصل من الدين" [٥]. فالعناية بالإسناد سنة مؤكدة ، من سنن هذه الأمة ، وشعيرة من

(*) أستاذ الدراسات الإسلامية – كلية الآداب– جامعة سوهاج.
(١) نقلا من مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٥
(٢) رواه البخاري في : كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب . جـ١/٢٣٨ رقم ١٠٤.
(٣) انظر : مقدمة شرح صحيح مسلم جـ١/٨٤، والعلل الصغير للترمذي ص: ٣٩.
(٤) انظر: مقدمة شرح صحيح مسلم جـ١/٨٧، والكفاية ص: ٥٥٨، والعلل الصغير للترمذي ص:٣٩.
(٥) انظر: الكفاية ص: ٥٥٧.

شعائرها، لذا يجب على المسلم أن يعتمد عليه في نقل الحديث والأخبار. [١] فبإتصال الإسناد عُرف الصحيح من السقيم من حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهذه مزية شرف الله بها هذه الأمة على غيرها من الأمم الأخرى، فقد وضع الإسلام، الأسس والضوابط الدقيقة في نقل الأخبار، قال الله عز وجل: " يَا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينُوا" [٢] وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم : "نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى ما لم يسمعها" وفي لفظ "نضر الله امرأ سمع مقالتي ، فوعاها وحفظها ، وبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه" [٣] ففي الآية السابقة ، والحديث ، الدعوة إلى التثبيت في قبول الأخبار.

ومشاركة مني في خدمة السنة النبوية، ولبيان الصحيح من السقيم من الأحاديث المرسلة، فقد قمت بتتبع الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالإرسال في الجامع، كقوله: هذا حديث مرسل، أو إسناده ليس بمتصل ، أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود لم يسمع من أبيه. فقط. أما الأحاديث المرسلة التي لم يحكم عليها الترمذي بالإرسال، أو الأحاديث التي أشار الترمذي إلى من رواها مرسلة من علماء الحديث، خارج الجامع، فهي ليست داخلة في هذه الدراسة، وإنها أفردت لها دراسة خاصة جمعت فيها كل هذه الأنواع، وقد بلغت حوالي ١٨٦ حديثاً تحت الطباعة.

أسباب اختيار الموضوع:

١- خدمة السنة النبوية، ولبيان الصحيح من السقيم من الأحاديث المرسلة.
٢- اختلاف العلماء من المحدّثين، والفقهاء ، والأصوليين حول الحكم المرسل.
٣- بيان الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بالإرسال في الجامع.
٤- توضيح أسباب ورود المرسل عند الترمذي في الجامع.
٥- جمع الأحاديث المرسلة، وتخريجها تخريجاً عليماً دقيقاً.
٦- معرفة مراد الترمذي من المرسل في الجامع.
٧- هل احتج المحدثون بالمرسل؟
٨- ما هي أنواع الإرسال؟

منهج البحث :

يستخدم الباحث – إن شاء الله – المنهج الاستقرائي النقدي.

خطة البحث :

أما خطة البحث التي يسير عليها الباحث – إن شاء الله – فهي تشتمل على: مقدمة، وفصلين، وخاتمة .

١- المقدمة .
٢- الفصل الأول: ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول: المرسل ودلالته عند الترمذي في الجامع. وينقسم إلى خمسة مطالب:

---

(١) انظر: أصول التخريج ودراسة الأسانيد ص: ١٥٨.
(٢) سورة الحجرات : ٦
(٣) رواه الترمذي في : ٤٢- كتاب العلم ٧- باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع. جـ٥/٣٣/٣٤ رقم ٢٦٥٨/٣٦٥٧. وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وابن ماجه في: المقدمة ١٨-باب من بلغ علماً. جـ١/١٥١/١٥٥.

المطلب الأول: مرسل التابعي الكبير.
المطلب الثاني: مرسل التابعي الصغير.
المطلب الثالث: مرسل تبع ا لأتباع.
المطلب الرابع: المنقطع .
المطلب الخامس : الحديث غر المرفوع "الموقوفات".
المبحث الثاني: حكم المرسل عند الترمذي وأسباب وروده. ويشتمل على مطلبين:
المطلب الأول: حكم المرسل عند الترمذي.
المطلب الثاني: أسباب ورود المرسل عند الترمذي.
٣- الفصل الثاني: الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بالإرسال.
٤- نتائج البحث .
٥- المصادر والمراجع.

الفصل الأول: ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول

الحديث المرسل ودلالته عند الترمذي في الجامع

من خلال الجمع والاستقراء ، وجدت الإمام الترمذي يطلق المرسل على كل من. ١- حديث التابعي الكبير ، ٢- حديث التابعي الصغير . ٣- حديث تُبع الأتباع ٤-الحديث المنقطع ٥- الحديث غير المرفوع. (الموقوفات" . وسوف أمثل لكل نوع من هذه الأنواع بحديث أو حديثين أو أكثر.

المطلب الأول: مرسل التابعي الكبير

وهو ما رواه التابعي الكبير عن النبي، صلى الله عليه وسلم، سواء أضاف قولاً، أم فعلاً، أم تقريراً، أو غير ذلك. وهذا هو الذي عليه جمهور المحدثين، وهو كثير عند الترمذي في سننه، مثل: مرسلات سعيد بن المسيب، وأبي العالية، ومسروق بين الأجدع، وسعيد بن جبير ، وقيس بن أبي حازم، وسليمان بن يسار، وغيرهم كثير.

مثال ذلك حديث رواه الترمذي عن سعيد بن المسيب مرسلاً قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، أن أم سعد ماتت، والنبي، صلى الله عليه وسلم، غائب، فلما قدم، صلى عليها، وقد مضى لذلك شهراً" [١] ومرسل سعيد بن جبير، رواه الترمذي فقال: حدثنا محمد بن بشار، حدّثنا أبو أحمد الزبيري، حدّثنا سفيان، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، قال: لما أخرج النبي ، صلى الله عليه وسلم، من مكة، قال رجل: أخرجوا نبيهم، فنزلت : "أذن للذين يُقاتلون بأنهم ظُلموا وأن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق" [٢] . النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه [٣] . والأمثلة كثيرة جداً.

ومن أراد المزيد فليرجع إلى الجانب التطبيقي . والحديث الذي أضافة التابعي الكبير إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، لا خلاف بين العلماء في تسميته ، يقول ابن عبر البر: "فأما المرسل، فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي، صلى الله عليه وسلم " [٤]

ويقول ابن الصلاح في مقدمته : "وصورته التي لا خلاف فيها، حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، كـ "عبيد الله ابن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب ، وأمثالهما [٥] . وقد نقل الإجماع على ذلك، ولكن ابن حجر لم يرتض بتقييد التابعي الكبير في تعريف المرسل، فقال: "ولم أر تقييده بالكبير صريحاً عن أحدٍ، ولكن نقله ابن عبد البر عن قوم" [٦] .

---

(١) رواه الترمذي في: ٨- كتاب الجنائز، ٤٧- باب ما جاء في الصلاة على القبر. جـ٣/٣٥٦ رقم ١٠٣٨.
(٢) سورة الحج : ٣٩.
(٣) روه الترمذي في: ٤٨-كتاب التفسير ، "ومن سورة الحج" ٢٣- باب جـ٥/٣٠٥ رقم ٣١٧٢.
(٤) انظر : التمهيد جـ١/١٩.
(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠٢/٢٠٣.
(٦) انظر: النكت على ابن الصلاح ص:١٩٩.

المطلب الثاني: حديث التابعي الصغير

وهو ما أضافه التابعي الصغير إلى النبي ، صلى الله عليه وسلم، من قول أو فعل أو تقرير أو غيـــر ذلك. مثل مرسل ابن شهاب الزهري، وأبو إسحاق السبيعي، ومحمد بن المنكدر، وثابت البنـــاني، وغيـــرهم كثير. مثال: مرسل ابن شهاب الزهري، قال الترمذي: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، قـــال: كان النبي، صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر ، وعمر، وعثمان، يمشون أمام الجنازة" [(١)] . وقـــال الترمـــذي : سمعت يحيى بن موسى، يقول: قال عبدالرزاق ، قال ابن المبارك: حديث الزهري في هذا مرسل، أصح مـــن حديث ابن عينية. ومرسل محمد بن المنكدر ، قال الترمذي: وروى بعضهم عن سفيان، عن ابـــن المنكـــدر، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، مرسلاً [(٢)] . ومن خلال قراءة النصوص السابقة وغيرها من الأمثلة، يتبين لنا أن الإمام الترمذي ، يطلق المرسل على ما أضافه التابعي إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، ســـواء كـــان كبيراً، أم صغيراً، ولم يفرق الترمذي بينهما، ولم يشترط اتصال الإسناد في بقية الإسناد. وهذا التعريف هـــو الذي عليه جمهور المحدثين، ولذلك يقول ابن الصلاح: "والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين فـــي ذلـــك رضي الله عنهم" [(٣)] .

وهذا القول اختارته طائفة من الأصوليين، منهم ابن حزم، وأبو المظفر السمعاني، ونقله العلائي عـــن أبي بكر بن فورك، وأبي نصر بن الصباغ، وابن برهان، قال الحافظ العلائي: "وحاصل كلام الحاكم، وابن عبد البر، نقلاً عن أئمة الحديث، اختصاص المرسل بما رواه التابعي عن النبي، صلى الله عليه وسلم، لكنه فـــي التابعي متفق عليه، وفي الصغير مختلف فيه هل هو مرسل أم لا؟ وقد وافق الحاكم، وابن عبد البـــر عليـــه جماعة من الأئمة، منهم الأستاذ أبو بكر بن فورك، فقال في كتابه "أصول الفقه"" إذا قال التـــابعي أن النبـــي، صلى الله عليه وسلم، قال كذا وكذا، فهو معنى المرسل. وكذلك قال الإمام أبو نصر بن الـــصباغ فـــي كتابـــه "العدة في أصول الفقه" :المرسل قول التابعي قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر من سمعه منه.

وكذلك قال الإمام أبو المظفر بن السمعاني، ونحو منهما عبارة ابن برهان، قال: وصورة المرســـل أن يقول الراوي : قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو لم يسمع منه ولا ذكر الراوي المتوسط بينهمـــا، وكذلك قال القرافي في شرح التنقيح: الإرسال هو إسقاط صحابي من السند. قلت: أي العلائي – وهـــذا هـــو الذي يقتضيه كلام جمهور أئمة الحديث في تعليلهم، لا يطلقون المرسل إلا على ما أرسله التابعي عن النبـــي صلى الله عليه وسلم"[(٤)]

المطلب الثالث: حديث تُبع الأتباع

مثال ذلك : قال الترمذي : حدثنا قتيبة . حدثنا الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبـــي هـــلال، عن إسحاق بن عمر، عن عائشة، قالت: ما صلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، صلاة لوقتهـــا الآخـــر

(١) رواه الترمذي في : ٨- كتاب الجنائز ، ٢٦- باب ما جاء في المشي أمام الجنازة جـــ٣/٣٣٠ رقم ١٠٠٩.
(٢) رواه الترمذي في: ٤٢-كتاب العلم، ١٠- باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي، صلى الله عليه وســـلم. جـــ٥/٣٧.
(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص: ٢٠٣.
(٤) انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص : ٢٩.

مرتين حتى قبضة الله" [١] . فإسحاق بن عمر لم يدرك عائشة، قال الترمذي: وليس إسناده بمتصل. وقال البيهقي : مرسل إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة. وكذلك مرسل خالد بن دريك ، عن ابن عمر.
قال الترمذي : حدّثنا علي بن نصير بن علي ، حدثنا محمد بن عباد الهناء، حدّثنا علي بن المبارك، عن أيوب السختياني، عن خالد بن دريك، عن ابن عمر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "من تعلّم علماً لغير الله ، أو أراد به غير الله، فليتبوأ مقعده من النار"[٢] . وهذا النوع أيضا يطلق عليه المنقطع. وهذا التعريف اختاره أبو يعلي القاضي وغيره، قال "وصورته: أن يترك الراوي رجلاً في الوسط، مثل أن يروى التابعي عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أو يروي تابع التابعي عن صحابي، عن النبي، صلى الله عليه وسلم"[٣] .

المطلب الرابع: إطلاق الإرسال على الحديث المنقطع

وقد أكثر منه الترمذي في سننه. وهذا هو مذهب القدماء في إطلاق المرسل على المنقطع، كالبخاري، وأبي داود، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني، والحاكم، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وابن المديني، وغيرهم. وهو ما سقط في إسناده رجل واحد، في أي مكان سواء في الوسط، أو في آخر السند؛ أي كل ما لا يتصل، سواء أكان يُعزى إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، أو إلى غيره [٤] . قال الخطيب البغدادي: "لا خلاف بين أهل العلم، إن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس، هو رواية الراوي عمن يعاصره، أو لم يلقه، نحو رواية سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وعروة بن الزبير، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم من التابعين عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وبمثابته في غير التابعين نحو رواية ابن جريج، عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة، ورواية مالك بن أنس عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، ورواية حماد بن أبي سليمان، عن علقمة، وكذلك رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه كرواية سفيان الثوري، وشعبة عن الزهري، وما كان نحو ذلك ما لم يذكره، فالحكم في الجميع عندنا واحد"[٥] . وهذا التعريف اختاره أبو الحسن ابن القطان، والإمام المازري، وأبو الحسن الأبياري، وأبو العباس القرطبي، كما نقله العلائي عنهم. [٦] . واختاره أيضاً أبو الحسين البصري، والقاضي أبي يعلي [٧] ، وجرى عليه الشيرازي في اللمع، والغزالي في المستصفى[٨]. والآمدي في الإحكام [٩] . وقال كمال الدين محمد بن عبدالرحمن "ابن الإمام الكاملية". : "والمرسل في اصطلاح الأصوليين: قول الصحابي، تابعياً كان أو من بعده، قال النبي، صلى الله عليه وسلم، كذا، مسقطاً الواسطة بينه وبين النبي، صلى الله

(١) رواه الترمذي في: أبواب الطهارة ، ٧٢- باب منه. جـ١/٣٢٨ رقم ١٠.
(٢) رواه الترمذي في: ٤٢- كتاب العلم، ٦- باب ما جاء فيمن يطلب يعلمه الدنيا. جـ٥/٣٢ رقم ٢٦٥٥.
(٣) انظر: العدة في أصول جـ٣/٩٠٦.
(٤) انظر: فتح المغيث للسخاويجـ١/١٥٥.
(٥) انظر: الكفاية ص: ٥٤٦/٥٤٧.
(٦) انظر: جامع التحصيل ص: ٢٦.
(٧) انظر: العدة في أصول الفقه . جـ٣/٩٠٦.
(٨) انظر: المستصفى جـ١/١٦٩، والحديث المرسل جـ١/١٩٥.
(٩) انظر: الإحكام في أصول الأحكام جـ٢/١٢٣.

عليه وسلم"[١] . وقال ابن حزم: "المرسل من الحديث: هو الذي سقط بين أحد رواته وبين النبي، صـلى الله عليه وسلم، ناقل واحد فصاعداً، وهو المنقطع أيضاً" [٢] .

قال النووي: "إن مرادنا بالمرسل هنا ما انقطع إسناده فسقط من رواته واحـد فـأكثر" [٣] . وقـال أيضاً: "وأما المرسل: فهو عند الفقهاء، وأصحاب الأصول، والخطيب البغدادي، وجماعة من المحـدثين: مـا انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع"[٤] . وقال السخاوي بعد ذكره لتعريـف النووي: "وممن صرح بنحوه من المحدثين الحاكم، فإنه قال في المدخل، وتبعه البغوي في شرح السنة: هـو قول التابعي أو تابع التابعي، قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وبينه وبين الرسول قرن أو قرنان، ولا يذكر سماعه من الذي سمعه منه". ثم قال: "ومن أطلق المرسل على المنقطع من أئمتنا أبـو زرعـة، وأبـو حاتم، ثم الدارقطني، ثم البيهقي، بل صرح البخاري في حديث لإبراهيم بن يزيد النخعي، عـن أبـي سـعيد الخدري، بأنه مرسل، لكون إبراهيم لم يسمع من أبي سعيد. وكذا صرح هو وأبو داود في حديث لعون بـن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن ابن مسعود، بأنه مرسل، لكونه لم يدرك ابن مسعود، والترمذي في حـديث لابن سيرين، عن حكيم بن حزام، بأنه مرسل، وإنما رواه ابن سيرين عن يوسف بن ماهك، عن حكيم، وهـو الذي مشى عليه أبو داود في مراسيله في آخرين" [٥] . وقال ابن حجر: المرسل : ما سقط منه رجل، وهـو على هذا ، والمنقطع سواء، وهذا مذهب أكثر الأصوليين" [٦] . وبناء على ما تقدم نـرى الإمـام الترمـذي يوافق عدداً من الفقهاء والأصوليين والمحدثين في إطلاق المرسل على المنقطع. ومن الأمثلة على ذلك. قال الترمذي: حدثنا قتيبة بعد سعيد، حدثنا عبد السلام بن حرب الملائي، عن الأعمش، عن أنـس، قـال: كـان النبي، صلى الله عليه وسلم. إذا أراد الحاجة ، لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض [٧]وقال الترمـذي: وقـد روى عن إبراهيم التيمي، عن عائشة، أن النبي ، صلى الله عليه وسـلم، قبلهـا ولـم يتوضـأ" [٨] . قـال الترمذي: لا نعرف لإبراهيم سماعاً عن عائشة، وقال أبو داود: مرسل، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائـشة [٩] . وقال الترمذي: حدّثنا علي بن حجر، حدّثنا الوليد بن مسلم، عن معاوية بن يحيى الصدفي عن الزهري، عن أبي هريرة، عن النبي، صلى الله عليه و سلم، قال: "لا يؤذن إلى متوطيء" [١٠] . قال الترمذي: الزهري لم يسمع من أبي هريرة. وقال العلائي: روى الزهري عن أبي هريرة، وذلك مرسل [١١] . وقـال الترمـذي: حدثنا محمد بن بشار، حدّثنا يحيى بن سعيد، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن نمير بن غريب، عن عـامر بن مسعود، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "الغنيمة الباردة، الصوم في الشتاء"[١٢]. قال الترمذي: هذا

(١) انظر: تيسير الوصول إلى منهاج الأصول. جـ٥/٦. ٧ وحاشية العطار جـ٢/٢٠١.
(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام. جـ١/١٤٥، والمحلى بالآثار جـ١/٧٢/٧٣.
(٣) انظر: المجموع شرح المهذب جـ١/١٢٩.
(٤) انظر: مقدمة شرح صحيح مسلم. جـ١/٣٠.
(٥) انظر: فتح المغيث جـ١/١٥٥.
(٦) انظر: النكت ص: ١٩٩.
(٧) رواه الترمذي في: أبواب الطهارة، ١٠- باب ما جاء في الاستتار عند الحاجة جـ١/٢١ رقم ١٤.
(٨) رواه الترمذي في: أبواب الطهارة ٦٣ – باب ما جاء في ترك الوضوء من القبلة. جـ١/١٣٨ رقم٨٦٧.
(٩) انظر: سنن أبي داود جـ١/٤٥ رقم ١٧٨.
(١٠) رواه الترمذي في : جـ١/٣٨٩ رقم ١٤- ٢٠٠.
(١١) انظر: جامع التحصيل ص: ٢٦٩.
(١٢) رواه الترمذي في: ٦- كتاب الصوم ، ٧٤ – باب ما جاء في الصوم في الشتاء جـ١/١٦٢ رقم ٧٩٧.

حديث مرسل، عامر بن مسعود لم يدرك النبي، صلى الله عليه وسلم، لا صحبة له ولا سماع من النبي، صلى الله عليه وسلم". وقال الترمذي: وروى إسماعيل بن عياش، هذا الحديث عن عمارة بن غزية، عن أنس بن مالك، عن عمر بن الخطاب، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، نحو هذا" (١) . قال الترمذي: وهذا حديث غير محفوظ، وهو حديث مرسل، وعمارة بن غزية لم يدرك أنه بن مالك. وهكذا نرى الإمام الترمذي يطلق المرسل على المنقطع، سواء أكان الانقطاع في آخره أو في وسطه، أو في مكان كان انقطاعه. فمرة يطلق لفظ المرسل، ومرة لفظ المنقطع، ولا فرق بينهما عنده، بل هما لفظان وإن اختلف لفظهما فالمعنى واحد. والأمثلة والشواهد كثيرة في الجانب التطبيقي.

المطلب الخامس: الحديث غير المرفوع "الموقوفات"

ومن الأمثلة على إطلاق المرسل على غير المرفوع عند الترمذي، قوله: حدّثنا يحيى ابن موسى، حدّثنا عبدالله بن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: قال أبو هريرة: "لا ينادى بالصلاة إلا متوضىء" (٢) . فهذا الحديث مرسل موقوف. قال الترمذي: الزهري لم يسمع من أبي هريرة، وقوله: وروى عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، أو مؤذناً لعمر أذن بليل، فأمره عمر أن يعيد الآذان" (٣) .

مرسل موقوف، قال الترمذي: نافع عن عمر منقطع. ومن خلال هذه الأنواع، نرى أن الإمام الترمذي يطلق مصطلح الإرسال على المرفوع المنقطع، وأحياناً على المرسل. ومن خلال التتبع لمرويات الترمذي المرسلة، وجدته يستعمل الاصطلاح الشائع، لدى المحدثين، وأحياناً يتوسع فيه، فيطلق على المنقطع وغيره. فهذه الأوصاف جميعها تصدق على كل ما لا يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه. وقال ابن الصلاح " "والمعروف في الفقه وأصوله، أن كل ذلك يسمى مرسلاً، وإليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب، وقطع به" (٤) . وقال ابن الصلاح: "إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي، فكان فيه رواية راوٍ لم يسمع من المذكور فوقه؛ فالذي قطع به "الحاكم الحافظ أبو عبدالله وغيره من أهل الحديث أن ذلك لا يسمى مرسلاً، وإن الإرسال مخصوص بالتابعين، بل إن كان مَنْ سقط ذكره قبل الوصول إلى التابعي شخصاً واحداً سمي منقطعاً فحسب، وإن كان أكثر من واحد، سمي: معضلاً ، ويسمى: منقطعاً" (٥) .

(١) رواه الترمذي في: أبواب الصلاة ، ٦٤- باب ما جاء في فصل التكبيرة الأولى، جـ٢/٨ رقم ٢٤١.
(٢) رواه الترمذي في: أبواب الصلاة ، ٣٣ – باب ما جاء في كراهية الآذان بغير وضوء. جـ١/٣٩٠ رقم ٢٠١.
(٣) رواه الترمذي في: أبواب الصلاة ، ٣٥ – باب ما جاء في الآذان بليل. جـ١/٣٩٤ رقم ٢٠٣.
(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص: ٢٠٤.
(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص: ٢٠٤.

المبحث الثاني

حكم المرسل عند الترمذي، وأسباب وروده في سننه

المطلب الأول: كم المرسل عند الترمذي

المرسل عند الإمام الترمذي، ضعيف، وهذا هو منهج المحدثين في عدم الاحتجاج بالمرسل، إلا بعض المحدثين الذين قبله بشروط، قال أبو عيسى: والحديث إذا كان مرسلاً فإنه لا يصح عند أكثر أهـل الحـديث، وقد ضعفه غير واحد منهم. حدثنا علي بن حجر. أخبرنا بقية بن الوليد، عن عتبة بن أبي حكيم، قال: سـمع الزهري إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، يقول: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال الزهري: قاتلـك الله يا أبا فروة، تجيئنا بأحاديث ليس له خُطُم ولاأزمة". حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبدالله ، قال: قال يحيى بن سعيد: مرسلات مجاهد أحبُّ إلي من مرسلات عطاء بن أبي رباح، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب". قـال علي : قال يحيى : مرسلات سعيد بن جبير أحبُّ إلي من مرسلات عطاء. قلت ليحيى: مرسلات مجاهد أحـب إليك أم مرسلات طاوس؟ قال: ما أقربهما. قال علي: وسمعت يحيى بن سعيد يقول: مرسلات أبي إسـحاق عندي شبه الريح، ثم قال: إي والله، وسفيان بن سعيد. قلت: ليحيى: فمرسلات مالك؟ قال هي أحب إليّ، ثـم قال يحيى: ليس من القوم أحد أصح حديثاً من مالك[1] . وقال أبو عيسى: ومن ضعَّف المرسل، فإنـه ضـعَّفه من قِبَل أن هؤلاء الأئمة قد حدثوا عن الثقات وغير الثقات.

فإذا روى أحدهم وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة. قد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني ثم روى عنه. حدثنا بشر بن معاذ البصري. حدثنا مرحوم بن عبدالعزيز العطار. حدثني أبـي وعمـي قـالا: سـمعنا الحسن البصري يقوم إياكم ومعبداً الجهني. فإنه ضال مضل".وروى عن الشعبي قال: حدّثنا الحارث الأعـور وكان كذاباً. وقد حدَّث عنه وأكثر الفرائض التي يرويها عن علم وغيره هي عنه. وقد قال الشعبي: الحـارث الأعور علمني الفرائض وكان من أفرض الناس.

وسمعت محمد بن بشار يقول: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: "إلا تعجبون مـن سـفيان بـن عيينة، لقد تركت لجابر الجعفي – لقوه لما حكي عنه – أكثر من ألف حديث، ثم هو يحدث عنـه [2] . وقـال أبو عيسى: وقد احتج بعض أهل العلم بالمرسل أيضاً. حدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر الكوفي. حدثنا سـعيد بن عامر، عن شعبة، عن سليمان بن الأعمش، قال: قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبدالله بن مـسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتك عن رجل عن عبدالله فهو الذي سميت، وإذا قلت: عبدالله ، فهو عن غير واحد عـن عبدالله" [3] . من خلال النصوص السابقة. نرى الإمام الترمذي يقرر بأن الحديث المرسـل ضـعيف. وبـيّن سبب الضعف، ثم ذكر الرأي الآخر، وهو احتجاج بعض أهل العلم بالمرسل. كما ذكر ترجيح بعض المرسلات على بعض، وقد صحح الترمذي بعض المراسيل، مثل مرسل سعيد ابن المسيب، وقد قبله الـشافعي وغيـره. ولكن الترمذي لم يصحح مرسل سعيد بن المسيب كله، بل صحح ما أرسله سعيد بن المسيب، عن عمر بـن الخطاب، رضي الله عنه، أما الباقي فسكت عنه فلم يصححه ولم يضعفه. فقال: حدثنا أحمد بن منيع. حـدثنا إسحاق بن يونس الأزرق، عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب.. "[4] الحديث

(١) انظر: العلل الصغرى ص: ٥٩/٦٠.
(٢) انظر: المصدر السابق ص: ٦١/٦٢.
(٣) انظر: العلل الصغرى ص: ٦٢.
(٤) رواه الترمذي في: ١٥- كتاب الحدود ، ٧- باب ما جاء في تحقيق الرجم. جـ٤/٢٩/٣٠ رقم ١٤٣١.

. قال الترمذي: حديث عمر حديث صحيح وقال: حدثنا محمد بن بشار. حدثنا يحيى ابن سعيد، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، أن أم سعد ماتت، والنبي، صلى الله عليه وسلم، غائب .. " [١] الحديث. قال البيهقي: وهو مرسل صحيح [٢] . أما باقي الأحاديث الأخرى فسكت عنها، وقد ترك الشافعي الحديث المرسل إلا مرسل سعيد بن المسيب، والمرسل بشروط. فقال الأصل قرآن أو سنة. فإن يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وصح الإسناد فهو سنة، وليس المنقطع بشيء، ما عدا منقطع سعيد ابن المسيب، قال أبو محمد ابن أبي حاتم، رحمه الله، يعني: ما عدا منقطع سعيد بن المسيب يعتبر به" [٣] .

المطلب الثاني: أسباب ورود المرسل في سننه

لقد أورد الترمذي المرسل سننه وأكثر منها حتى بلغت "١٨٧" نصاً، وذلك لعدة أسباب منها:

١- ضعف المتصل، ولكون المرسل صحيح الإسناد إلى من أرسله، أو حال المتصل، وقد ذكره الترمذي وأكثر منه في سننه، والأمثلة كثيرة جداً منها قوله: وقد روى هذا الحديث عن سفيان الثوري، وغير واحد، عن سمي، عن النعمان بن عياش، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، نحو هذا" [٤] . وقال: وكأن رواية هؤلاء أصح من رواية الليث. وقد رجح البخاري، والترمذي، والدارقطني، وأبوحاتم وغيرهم. المرسل على حديث الليث المتصل. وقالوا: وهي الصواب، وأصح من رواية الليث بن سعد.

٢- وقد يوردها مسندة، ويرويها مرسلة، لبيان درجة المسند والمرسل ، مثال ذلك، قال الترمذي: حدثنا أبو موسى محمد المثني، حدثنا سعيد بن سفيان الجحدري، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم: من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل" [٥] . قال أبو عيسى: حديث سمرة حديث حسن. وقد رواه بعضهم عن قتادة، عن الحسن، عن النبي، صلى الله عليه وسلم" [٦]

٣- وقد يورد الترمذي المرسل، إذا لم يوجد في الباب غيره، أو لبيان حكم تضمنه. قال الترمذي: حدّثنا قتيبة. حدّثنا سفيان، عن ابن عجلان، عن عون بن عبدالله، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلف البيعان، فالقول قول البائع، والمبتاع بالخيار" [٧] . قال أبو عيسى: هذا حديث مرسل. عون بن عبدالله لم يدرك ابن مسعود. وقد روي عن القاسم بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، هذا الحديث أيضاً وهو مرسل". قال أبو عيسى: قال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد : إذا اختلف البيعان ولم تكن بينه؟ قال: القول ما قال رب السلعة أو يترادان. قال

---

(١) رواه الترمذي في: ٨- كتاب الجنائز ، ٤٧ – باب ما جاء في الصلاة على القبر. جـ٣/٣٥٦ رقم ١٠٣٨.
(٢) انظر: السنن الكبرى جـ٤/٤٨.
(٣) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم ص: ٦/٧.
(٤) رواه الترمذي في: أبواب الصلاة ، ٩٦- باب ما جاء في الاعتماد في السجود. جـ٢/٧٨ رقم ٢٨٦.
(٥) رواه الترمذي في: أبواب الصلاة، ٥- باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة. جـ٢/٣٦٩/٣٧٠ رقم ٤٩٧.
(٦) انظر: سنن الترمذي جـ٢/٣٧٠.
(٧) رواه الترمذي في: ١٢- كتاب البيوع ، ٤٣- باب ما جاء اذا اختلف البيعان، جـ٣/٥٧٠ رقم ١٢٧٠.

إسحاق كما قال. وكل من كان القول قوله فعليه اليمين. قال أبو عيسى: هكذا رُوى عن بعض أهل العلـم من التابعين منهم شريح وغيره ونحو هذا[١] .

٤- وقد يورد الترمذي المرسل، لأن في الرواة من يسند حديثاً، يرسله غيره، ويكون الـذي أرسـله أحفـظ وأضبط، فيجعل الحكم له. مثال: ترجيح الترمذي للمرسل على المتصل قوله: حدّثنا عبد بن حميد، حـدثنا عبدالله ابن موسى، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع، عن أبي العاليـة، أن النبـي، صـلى الله عليـه وسلم... الحديث" [٢] . قال أبو عيسى: وهذا أصح من حديث أبي سعد، وأبو سعد اسمه محمد بن ميـسر [٣] . قلت: رجح الترمذي المرسل على المتصل، لأن في المتصل محمد بن ميسر أبو سـعد الـصاغاني، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حجر: ضعيف، ورمى بالإرجاء [٤] . وقال الترمذي: حدثنا قتيبة. حدثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن علي بن حسين، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسـلم: إن مـن حسن إسلام تركه ما لا يعنيه" [٥] قال أبو عيسى: وهكذا روى غير واحد من أصـحاب الزهـري، عـن الزهري، عن علي بن حسين، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، نحو حديث مالك مرسلاً، وهـذا عنـدنا مرسلاً، وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، وعلي ابن حسين لم يدرك علي بن أبـي طالب [٦] . وقد تابع الخطيب البغدادي الترمذي في ترجيح المرسل، فقال بعدما أورد المتصل: والـصحيح عن مالك، عن الزهري، عن علي بن الحسين.. به" [٧] . والأمثلة والشواهد كثيرة جـداً. وهكـذا نـرى الإمام الترمذي يكثر من إيراد المرسل في سننه إما لبيان علة في الإسناد، إو لإعلال الموصول بالمرسل، أو أنه لا يوجد في الباب غيره، أو لبيان حكم تضمنه المرسل.

(١) انظر: سنن الترمذي جـ٣/٥٧٠.
(٢) رواه الترمذي في: ٤٨- كتاب تفسير القرآن ، ٩٢- باب " ومن سورة الإخلاص " جـ٥/٤٢١ رقم ٣٣٦٥.
(٣) انظر: سنن الترمذي جـ٥/٤٢١.
(٤) انظر: الضعفاء والمتروكين ص: ٢٢٠ ، وتقريب التهذيب جـ٢/٢٢١.
(٥) رواه الترمذي في: ٣٧- كتاب الزهد ، ١١- باب جـ٤/٤٨٤ رقم ٢٣١٨.
(٦) انظر: سنن الترمذي جـ٤/٤٨٤.
(٧) انظر: تاريخ بغداد جـ٢/٦٤.

الفصل الثاني

الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بالإرسال في الجامع الصحيح

دراسة استقرائية نقدية

١- قال الإمام الترمذي : حَدَّثنا قُتَيْبَةُ بن سعيدٍ. حَدَّثنا عبد السلامُ به حَرْبٍ الملائي، عَن الأعمش، عَنْ أَنَسٍ قال : "كَانَ النَّبيُّ ، صلَّى الله عليه وسلم، إذا أَرَادَ الحاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو منَ الأَرْضِ" قال أبو عيسى : هكذا روى محمد بن ربيعة، عن الأعمش عن أنس هذا الحديث. وروى وكيع، وأبو يحيى الحمَّانيُّ ، عن الأعمش ، قال : قال ابن عمر : "كان النبي ، صلى الله عليه وسلم ، إذا أَرَادَ الحاجَةَ لم يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حتى يَدْنُوَ مِن الأَرْضِ". وكلا الحديثين مرسل، ويقال : "لم يسمع الأعمش من أنس، ولا من أحدٍ من أصحاب النبي ، صلى الله عليه وسلم، وقد نظر إلى أنس بن مالك، قال: "رأيته يُصَلِّي. فذكر عنه حكاية عن الصلاة". (١)

تخريج الحديث الأول:

أخرجه الترمذي أيضاً في : العلل الكبير ص: ٢٥ رقم ٨ . وأبو داود في: سننه جـ١/٤ رقم ١٤، والدارمي في سننه جـ١/١٨٠ رقم ٦٧١ والبيهقي في: السنة الكبرى جـ١/٩٦ كلهم من عبدالسلام بن حرب، عن الأعمش ، عن أنس . به. قال أبو داود: ضعيف. قلت: لانقطاعه ، حيث لم يسمع الأعمش من أنس. وسكت الترمذي، وإنما قال: مرسل فقط. أما الدارمي فقال: هو أدب، وهو أشبه من حديث المغيرة. وقال ابن أبي حاتم: حدَّثنا محمد بن أحمد بن البراء قال: قال علي بن المديني: الأعمش لم يسمع من أنس ابن مالك، إنما رآه رؤية بمكة يصلى خلف المقام، فأما طرق الأعمش، عن أنس، فإنما يرويها عن يزيد الرقاشي عن أنس. (٢) وقال المزي : روى عن أنس بن مالك عند أبي داود، والترمذي ولم يثبت له سماع منه. وقال علي بن المديني الأعمش لم يجمل عن أنس، إنما رآه يخضب، ورآه يصلي، وإنما سمعها من يزيد الرقاش، وأبان، عن أنس. وقال يحيى بن معين: كل ما روى الأعمش، عن أنس، فهو مرسل. (٣) وقال العلائي : قال البخاري: الأعمش عن أنس، وعن ابن عمر أيضاً كلاهما مرسل. (٤) وقال أبو زرعة العراقي وروينا في جزء العيسوى، ثنا ابن فضيل، عن الأعمش، قال: رأيت أنساً، رضي الله عنه. وحدّثنا في بيته، وهذا حديث شاذ، وأحمد العطاردي متكلم فيه، وإن قال الدارقطني فيه: لا بأس به، فلا يحتمل منه التفرد بهذا (٥) . وقال المزي : قال أحمد بن عبد العزيز الأنصاري، عن وكيع، عن الأعمش، رأيت أنس بن مالك، وما منعني أن أسمع منه إلا استغنائي بأصحابي (٦) . قلت: إذن الحديث مرسل، للأدلة السابقة.

(١) جامع الترمذي جـ١/٢١/٢٢ رقم ١٤
(٢) المراسيل لابن أبي حاتم ص: ٨٢ .
(٣) تهذيب الكمال جـ١٢/٧٧/٨٣/٨٤
(٤) جامع التحصيل ص: ١٨٨/١٨٩
(٥) تحفة التحصيل ص: ١٣٤/١٣٥
(٦) تهذيب الكمال ١٢/٨٤.

تخريج الحديث الثاني:

أخرجه الترمذي أيضاً في: العلل الكبير ص: ٢٥ رقم ٨ . وقال : وتابعه الحماني. وأبـو داود فـي سننه جـ١/٤ رقم ١٤، والبيهقي في : السنن الكبرى جـ١/٩٦ كلاهما من طريق وكيع، عـن الأعمـش ، عن رجل، عن ابن عمر به. ورواه البيهقي في: السنن الكبرى جـ١/٩٦ من طريق وكيع، ثنـا الأعمـش ، عن القاسم بن محمد ، عن ابن عمر به. قال الترمذي في العلل الكبير بعدما ذكر الحديثين – أعنـي حـديث عبد السلام بن حرب، عن الأعمش ، وحديث وكيع – فسألت محمداً، عن هذا الحديث ، أيهما أصحُّ؟ فقـال: كلاهما مرسل. ولم يقل أيهما أصح [١] . وقال العلائي: قال البخاري : الأعمش، عن أنس، مرسل، وعن ابن عمر أيضاً، كلاهما مرسل. [٢]

وقال ابن أبي حاتم : سئل أبو زرعة عن الأعمش، عن سالم بن عبدالله بن عمر، فقال: لم يسمع الأعمـش، من سالم بن عبدالله شيئاً [٣] . قلت: فمن الأولى أن يكون حديثه عن ابن عمر مرسلاً.

٢- حدَّثنا هنّاد وقتيبة ، قالا : حدّثنا وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق ، عن أبي عُبَيْدَة ، عن عبد الله ، قال : "حَرَجَ النَّبيُّ ، صلَّى اللهُ عليه وسلم، لحاجَتِه، فقالَ : ائْتَمِسْ لي ثلاثَةَ أحْجَارٍ. قالَ : فأتَيْتُـهُ بحَجَـرَيْنِ ورَوْثَةٍ، فأخَذَ الحجريْنِ، وألْقى الرَّوْثَة، وقال: إنَّها رِكْسٌ" [٤] قال أبو عيسى: وهذا حديث فيـه اضـطراب . حدَّثنا محمد بن بشار العبدي، حدَّثنا محمد بن جعفر. حدَّثنا شعبة، عن عمرو بن مرة قال: سألت أبا عبيـدة بن عبدالله، هل تذكر من عبدالله شيئاً ؟ قال : لا . وأبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود، لم يسمع من أبيه، ولا يعرف اسمه [٥] .

تخريجه : أخرجه الترمذي في: الجامع جـ١/٢٥ رقـم ١٧ . وابـن أبـي شـيبة فـي: المـصنف جـ١/١٤٣ رقم ١٦٤٣، وأحمد بن حنبل في المسند جـ١/٣٨٨/٤٦٥. وابـن أبـي حـاتم فـي : العلـل جـ١/٥٣٥ رقم ٩٠، والطبراني في : المعجم الكبير جـ١٠/٧٣/٧٤ رقم ٩٩٥٢. والبيهقي فـي : الـسنن الكبرى جـ١/١٠٨ والدار قطني في : العلل جـ٥/٣٤ رقم ٣٣. كلهم من طريق إسرائيل، عن أبي اسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله به. وهي الرواية المنقطعة، وقد رجح الترمذي ، وابن أبي حاتم، وأبـو زرعـة هذه الرواية.

وأخرجه البخاري في: صحيحه جـ١/٢٠٨ رقم ١٥٦ ، والنسائي في: المجتبى جـ١/٤٢/٤٣ رقم ٤٢. وابن ماجه جـ١/١٩٩ رقم ٣١٤ وأبو داود الطيالسي في: مـسنده جـ١/٢٣٠/٢٣١ رقـم ٢٨٥. والطبراني في: المعجم الكبير جـ١٠/٧٤ رقم ٩٩٥٤. والبيهقي في : السنن الكبرى جـ١/١٠٨. كلهم من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسـود، عـن أبيه، أنه سمع عبدالله به. وأخرجه الطبراني في: المعجم الكبير جـ١/٧٣ رقم ٩٩٥١. والدار قطنـي فـي: سننه جـ١/١٥٠ رقم ١٤٤. والبيهقي في: السنن الكبرى جـ١/١٠٣. كلهم من حديث معمـر، عـن أبـي اسحاق، عن علقمة بن قيس، عن ابن مسعود به. وأخرجه ابن أبي حاتم في : العلل جـ١/٥٣٥، والطبراني

(١) العلل الكبير ص: ٣٦.
(٢) جامع التحصيل ص: ١٨٩.
(٣) المراسيل لابن أبي حاتم ص: ٨٣ ، وتحفة التحصيل ص: ١٣٤/١٣٥/١٣٦/١٣٧
(٤) جامع الترمذي جـ١/٢٥ رقم ١٧.
(٥) جامع التحصيل جـ١/٢٦/٢٨.

في : المعجم الكبير جـ١٠/٧٥ رقم ٩٩٥٦ . والبيهقي في: السنن الكبرى جـ١/١٠٨، والدار قطني في : العلل جـ٥/٣٤/٣٥. كلهم من طريق زكريا بن أبي زائدة، عن أبي اسحاق، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله به، إلا الطبراني قال: عن عبدالرحمن بن يزيد، عن الأسود بن يزيد، عن ابن مسعود به. وأخرجه الدارقطني في: العلل جـ٥/٣٤/٣٥ من طريق سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله به.

ورواه الطبراني في : المعجم الكبير جـ١٠/٧٤ رقم ٩٩٥٤ من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبدالله به. وقال أبو عيسى: سألت عبد الله بن عبد الرحمن : أي الروايات في هذا الحديث عن أبي إسحاق أم أصح؟ فلم يقض فيه بشيء. وسألت محمداً عن هذا. فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأي حديث زهير عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبدالله ، أشبه، ووضعه في كتاب الجامع. وقال أبو عيسى: وأصحُّ شيء في هذا عندي ، حديث إسرائيل، وقيس عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء. وتابعه على ذلك قيس بن الربيع. قال أبو عيسى: وسمعت أبا موسى محمد بن المثنى يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري، عن أبي إسحاق إلاّ لما اتَّكلت به على إسرائيل، لأنه كان يأتي به أتَمَّ . وقال أبو عيسى: وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك، لأن سماعه منه بآخرةٍ . قال: وسمعت أحمد بن الحسن الترمذي يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة، وزهير فلا تُبالى أن لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق [١] . قال ابن حجر مرجحاً رواية زهير عن أبي إسحاق، قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، أنه سمع عبد الله [٢] . وقال: ومما يرجع رواية زهير استحضار أبي إسحاق لطريق أبي عبيدة، وعدوله عنه، بخلاف رواية إسرائيل عنه عن أبي عبيدة، فإنه لم يتعرض فيها لرواية عبد الرحمن كما أخرجه الترمذي وغيره. فلما اختار في رواية زهير طريق عبد الرحمن ، على طريق أبو عبيدة دلَّ على أنه عارف بالطريقين، وأن رواية عبد الرحمن عنده أرجح والله أعلم [٣] . وقد ذكر ابن أبي حاتم أنه سمع أبا زرعة ، وذكر طرق الحديث التي ذكرها الترمذي سابقاً، وقال أبو زرعة: اختلفوا في هذا الإسناد. والصحيح عندي حديث أبي عبيدة، والله أعلم. وقال : وكذا يروي إسرائيل- يعني: عن أبي إسحاق – عن أبي عبيدة، وإسرائيل أحفظهم [٤] . وهكذا نرى أن الترمذي، وابن أبي حاتم، وأبا زرعة يرجحون رواية إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله.

على الرغم من انقطاعها كما نصّ على ذلك الترمذي ، وأبو عبيدة نفسه، أنه لم يذكر من عبدالله شيئاً. قال الحافظ العلائي : قال أبو حاتم، والجماعة: لم يسمع من أبيه شيئاً. ولذلك عدل أبو إسحاق عن الرواية عن أبي عبيدة، إلى الرواية عن عبدالرحمن، مع أن رواية أبي عبيدة أعلى له، لكون أبي عبيدة لم

(١) جامع الترمذي جـ١/٢٦/٢٧/٢٨.
(٢) فتح الباري جـ١/٢٠٩.
(٣) المصدر السابق جـ١/٣١٠.
(٤) العلل جـ١/٥٣٤/٥٣٥ رقم ٩٠.

يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة ، بخلاف رواية عبدالرحمن فإنها موصولة، كما ذكر ابن حجـر [1].

قلت: وقد رد الذهبي على الترمذي في ترجيحه لرواية إسرائيل، فقال: "فيما تقـدم مـن قـول أبـي إسحاق – ليس أبو عبيدة ذكره – نفى لروايته عنه، وهذا يبطل قول الترمـذي: حـديث إسـرائيل أصـحّ، والبخاري أخرج الحديث من جهة زهير، ولعله لم ير رواية إسرائيل معارضة لروايته أو جعلهما إسـنادين، ورجح رواية زهير، لكونه أحفظ وأتقن من إسرائيل وقيس ابن الربيع قال فيه البيهقي فـي بـاب مـن زرع أرض غيره بغير إذنه: "ضعيف عند أهل العلم بالحديث ". ثم قال البيهقي : وزهير في أبي إسـحاق: لـيس بذاك. قلت: ذكر العجلي أن زكريا بن أبي زائدة، ثقة إلا أن سماعة من أبي إسحاق بآخرة، بعد ما كبـر أبـو إسحاق، وروايته " فيما تقدم من قول أبي إسحاق – ليس أبو عبيدة ذكره – نفى لروايته عنه، وهـذا يبطـل قول الترمذي: حديث إسرائيل أصح، والبخاري أخرج الحديث من جهة زهير، ولعله لم ير روايـة إسـرائيل معارضة، لروايته أو جعلهما إسنادين، ورجح رواية زهير، لكونه أحفظ وأتقن من إسرائيل. وقيس بن الربيع قال فيه البيهقي في باب من زرع أرض غيره بغير إذنه: "ضعيف عند أهل العلم بالحديث" ثم قال البيهقـي : وزهير في أبي إسحاق: ليس بذاك. قلت: ذكر العجلي أن زكريا بن أبي زائدة، ثقة إلا أن سماعه مـن أبـي إسحاق بآخرة بعدما كبر أبو إسحاق، وروايته ورواية زهير أقدم سماعاً من أبي إسحاق من هؤلاء" انتهـى كلامه. فاستوى زهير وإسرائيل في سماعهما من أبي إسحاق بآخرة. والبخـاري أخرجه من جهة زهيـر كما مرّ ، وفي آخرة: "وقال إبراهيم بن يوسف .. " .

وفي هذا أمران: أحدهما: متابعة يوسف لزهير لكونه أحفظ. والثاني: أن أبا إسحاق قال فيه: "حـدثني عبدالرحمن، فزال بذلك تهمة تدليسه. ومما يقوي رواية أبي إسحاق هـذه، أن زهيـر لـم يختلـف عليـه، وإسرائيل اختلف عليه، كما بيّن الدارقطني وغيره" [2].

٣- حدَّثنا ابن أبي عمر . حدَّثنا سفيان بن عيينة، عن عبدالكريم بن أبي المخُارق أبي أمَيَّة، عن حسان بـن بلال، قال: "رَأيْتُ عَمّارَ بن ياسر تَوَضَّأ فخَلَّلَ لِحيَتَهُ، فقِيلَ لَهُ، أو قالَ: فقُلْتُ لَهُ: أتُخَلِّلَ لِحْيَتَـكَ؟ قـال: ومـا يَمْنَعُنِي؟ ولَقدْ رَأيْتُ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ" [3] .

قال أبو عيسى : وسمعت إسحاق بن منصور يقول: قال أحمد بن حنبل: قال ابن عيينة: لَمْ يسمع عبد الكريم، من حسان بن بلال، حديث التخليل [4] .

تخريجه : أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده جـ٢/٣٦ رقم ٦٨٠، وابن ماجه في: سننه جـ١/٢٥٦ رقم ٤٢٩ ، والحاكم في: المستدرك جـ١/١٤٩، وابن أبي شيبة في: المصنف جـ١/١٩/٢٠ ، والبخاري فـي: التاريخ الكبير جـ٣/٣١ رقم ١٢٨ وقال: لا يصح. وابن حجر في: إتحاف المهرة جـ١١/٧١٩/٧٢٠ رقـم ١٤٩٣٠. وعزاه إلى الحاكم. كلهم من طريق سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن حسان بن بلال، عن عمار بن ياسر به. قال العلائي : عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية: أحد المتكلم فيهم، وقـد روى عن مالك، قال سفيان بن عيينة: لم يسمع أبو أمية من حسان بن بلال حديث التخليـل، يعنـي حـديث

(١) جامع التحصيل ص: ٢٠٤ ، وفتح الباري جـ١/٣٠٩.
(٢) انظر: الجوهر النقي على هامش السنن الكبرى للبيهقي جـ١/١٠٨/١٠٩.
(٣) جامع الترمذي جـ١/٤٤ رقم ٢٩.
(٤) المصدر السابق جـ١/٤٥.

عثمان في تخليل اللحية في الوضوء، أما البخاري فنفى سماعه منه مطلقاً. [١] . قلت: الحديث فيه علتان. الأولى: انقطاعه. الثانية: ضعف عبدالكريم به أبي المخارق، فقد ضعفه يحيى بن معين، وأيوب، وقال المزي : ضعفه الجمهور، وقال أحمد بن عدي: والضعف بَيْنَ على كل ما يرويه. وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال السعدي: كان غير ثقة، وكذا قال النسائي في موضع آخر. وقال ابن حبان: كان كثير الوهم فاحش الخطأ. [٢] وأخرجه الترمذي في : الجامع جـ١/٤٤ رقم ٣٠ ، وابن ماجه جـ١/٢٥٦ رقم ٤٢٩، والحاكم في: المستدرك جـ١/١٤٩ كلهم من طريق سفيان بن عيينة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال عن عمار به. وأخرجه الترمذي في: الجامع جـ١/٤٦ رقم ٣١. وفي: العلل الكبير ص: ٣٣ رقم ١٩، والدارمي في سننه جـ١/١٨٩ رقم ٧٠٥. والبيهقي في: السنن الكبرى جـ١/٥٤ ، والحاكم في: المستدرك جـ١/٤٩. كلهم م طريق إسرائيل ، عن عامر بن شقيق، عن أبي وائل، عن عثمان بن عفان به. وقال أبو عيسى: هذا حديث صحيح، وقال في العلل الكبير ص: ٣٣ رقم ١٩ بعدما أورد الحديث : قال محمد : أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان. قلت: إنهم يتكلمون في هذا الحديث، فقال: هو حسن.

٤- حدّثنا قتيبةُ ، وهنَّادُ ، وأبو كُرَيْبٍ ، وأحمدُ بن مَنِيع، ومحمود بن غيلانَ، وأبو عمَّار، الحسين بن حُرَيثٍ، قالوا : حدّثنا، وكيعُ ، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة، أن النبي ، صلى الله عليه وسلم، قبَّلَ بعض نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضَّأ قال: قُلْتُ: مَنْ هِنَ إلا أنتِ؟ قال: فضحكت" [٣] قال أبو عيسى: وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، في هذا لأنه لا يصح عندهم، لحال الإسناد. قال: وسمعت أبا بكر العطَّارَ البصريَّ يذكر عن عليَ بن المديني قال: ضعَّف يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث جداً. وقال: هو شبه لا شيء. قال: وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث، وقال: حبيب ابن أبي ثابت لم يسمع من عروة [٤] .

تخريجه : أخرجه أبو داود في: سننه جـ١/٤٦ رقم/ ١٧٩. والنسائي معلقاً في: المجتبى جـ١/١١٢ رقم ١٧٠، وابن ماجه جـ١/٢٨٦ رقم ٥٠٢ ، والبيهقي في : السنن الكبرى جـ١/١٢٥/١٢٦ . وأحمد بن حنبل في: المسند جـ٦/٢١٠، وابن أبي شيبة في: المصنف جـ١/٤٨ رقم ٤٨٥. والدار قطني في سننه جـ١/٣٣١/٣٣٢/٣٣٣ رقم ٨٧/٤٨٨/٤٨٩. وابن جرير الطبري في تفسيره جـ٧/٧٣/٧٤، والزيلعي في: نصب الراية جـ١/٣٨، وابن أبي حاتم في : العلل جـ١/١١٠/١١١ رقم ١١٠ من طريق الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة. قال العلائي: قال سفيان الثوري، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين، والبخاري وغيرهم: لم يسمع حبيب بن أبي ثابت من عروة بن الزبير شيئاً، وقال في موضع آخر: إن حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة، وقد سمع ممن هو أكبر منه، غير أن أهل الحديث اتفقوا على ذلك، واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة[٥] . وقال الدار قطني في سننه : ثنا أبو بكر النيسابوري. حدّثنا عبد الرحمن بن بشر، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول – وذكر له حديث الأعمش، عن

(١) جامع التحصيل ص: ٢٢٩
(٢) تهذيب الكمال جـ١٨/٢٥٩/٢٦٥ ، وتهذيب التهذيب جـ٦/٣٧٦/٣٧٩، والضعفاء الكبير للعقيلي جـ٣/٦٢/٦٣/٦٤، والعلل الكبير للترمذي ص: ٣٤، وتحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي ص:٢١٠.
(٣) جامع الترمذي جـ١/١٣٣ رقم ٨٦
(٤) المصدر السابق جـ١/١٣٤/١٣٥.
(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص: ١٥٩/٢٦٩.

حبيب، عن عروة ، فقال: أما إن سفيان الثوري ، كان أعلم الناس بهذا، ورغم أن حبيباً لم يسمع من عروة شيئاً. [١] وروى الدار قطني بسنده عن علي بن المديني. قال: سمعت يحيى – وذكر عنده حديث الأعمش، عن حبيب، عن عروة، عن عائشة. تصلى وإن قطر الدم على الحصير، وفي القبلة قال يحيى : احك عنى أنهما شبه لا شيء[٢] . وقال أبو داود : وروى عن الثورى قال: ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزنى، يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير بشيء. وقال أبو داود: وقد روى حمزة الزيات، عن حبيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة صحيحاً. [٣] وهذا الحديث الذي أشار إليه أبو داود رواه الترمذي في الجامع جـ٥/٤٨٤ رقم ٣٤٨٠. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب. قال: سمعت محمداً يقول: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً والله أعلم.

وقال الشيخ أحمد شاكر، رحمه الله : "وهذا يدلّ أولاً على أن عروة في هذا الإسناد، هو عروة بن الزبير كما صرح بذلك في رواية أحمد، وابن ماجه، خلافاً لمن وهم فزعم أن عروة هنا هو عروة المزني، لماروى أبو داود في جـ١/١٤٦ رقم ١٧٩ من طريق عبدالرحمن بن مغراء قال: حدثنا الأعمش .

أخبرنا أصحاب لنا، عن عروة المزني، عن عائشة بهذا الحديث" وهذا ضعيف ، لأن عبدالرحمن بن مغراء، وإن كان من أهل الصدق إلا أن فيه ضعفاً، وقد أنكر عليه ابن المديني أحاديث يرويها عن الأعمش، لا يتابعه عليها الثقات، وقال الحاكم أبو أحمد: "حدّث بأحاديث لا يتابع عليها" وقد خالفه في روايته هنا الثقات، من أصحاب الأعمش الحفاظ. ويدل كلام أبي داود ثانياً على أنه يرى صحة رواية حبيب عن عروة، ويؤيده أن حبيب ابن أبي ثابت لم يعرف بالتدليس، بل هو ثقة حجة، وقد أدرك كثيراً من الصحابة، وسمع منها: كابن عمر، وابن عباس، وأنس، وابن عمر مات سنة ٣٤هـ، وابن عباس سنة ٦٨هـ، وهما أقدم وفاقمن عروة، فقد توفي بعد التسعين، وحبيب مات سنة ١١٩هـ وعمره ٧٣ سنة أو أكثر. [٤] قلت: وقد ذهب ابن عبدالبر إلى تصحيح هذا الحديث وعدم انقطاعه. قال الزيلعي : "وقد مال أبو عمر ابن عبد البر إلى تصحيح هذا الحديث، فقال، صححه الكوفيون وثبتوه، لرواية الثقات من أئمة الحديث له، وحبيب لا ينكر لقاؤه عروة، لروايته عمن هو أكبر من عروة وأقدم موتاً، وقال في موضع آخر: لا شك أنه أدرك عروة" [٥] وقد صرح عدد آخر من العلماء إلى أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة، فقال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي يقول : "لم يصح حديث عائشة في ترك الوضوء من القبلة. يعني حديث الأعمش، عن حبيب ، عن عروة، عن عائشة، وسئل أبو زرعة عن الوضوء من القبلة. فقال: إن لم يصح حديث عائشة قلت به" [٦]

قلت : إذن نحن أمام حديث اختلف فيه، فبعضهم ضعفه لانقطاعه، والبعض الآخر صححه وادعى اتصاله. فقد قال سفيان الثوري، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري وغيرهم : لم يسمع حبيب بن أبي ثابت من عروة بن الزبير شيئاً. وبناء على ذلك فالحديث مرسل على مذهبهم، بل إن الترمذي ، وأبا داود ، والنسائي، والدارقطني ، والبيهقي رووا قول سفيان الثوري بأنه كان

(١) سنن الدار قطني جـ١/٣٣٣ رقم ٤٩٠.
(٢) سنن الدار قطني جـ١/٣٣٣ رقم ٤٩١ ، وسنن أبي داود جـ١/٤٦ والسنن الصغرى للنسائي جـ١/١١٢.
(٣) سنن أبي داود جـ١/٤٦.
(٤) تعليقات الشيخ أحمد شاكر على جامع الترمذي جـ١/١٣٥.
(٥) نصب الراية جـ١/٣٨.
(٦) العلل لابن أبي حاتم جـ١/١١٠/١١١ رقم ١١٠.

أعلم الناس بهذا، زعم أن حبيباً لم يسمع من عروة شيئاً. وقد ذهب أبو داود في موضع آخر، كما ذكرنا سابقاً، وابن عبدالبر إلى تصحيح الحديث واتصاله، ومن المعاصرين الشيخ أحمد شاكر، فقد ذهب إلى تصحيح الحديث، وإلى عدم انقطاعه ، وأن سفيان الثوري ذكر الحكم دون دليل يؤيده، مما جعل علماء الحديث ينساقون وراء سفيان الثوري تقليداً له، وموافقة للبخاري في مذهبه. فقال : "وإنما صرح من صرح من العلماء بأنه لم يسمع هذا الحديث من عروة، تقليداً لسفيان الثوري، وموافقة للبخاري في مذهبه، وقد تبين مما مضى أن سفيان أرسل الكلمة إرسالاً من غير دليل يؤيدها، وأن أبا داود خالفه وأثبت صحة رواية حبيب، عن عروة، والبخاري شرطه في الرواية معروف، وهو شرط شديد ، خالفه فيه أكثر أهل العلم". ومع كل هذا فقد تابعه عليه هشام بن عروة عن أبيه عن عروة. (١) . قلت: رواه الدار قطني في سنن جـ١/٣٢٨ رقم ٤٨١ عن طريق وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشه. وفي: جـ/٣٢٨ رقم ٤٨٢ من طريق أبي أويس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به. وقد ذكر ابن التركمان في الجوهر النقي جـ١/١٢٥. قال أبو بكر البزار في مسنده : حدّثنا أبي، عن عبدالكريم الجزري، عن عطاء، عن عائشة، أنه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ". ثم أخذ الشيخ أحمد شاكر يصحح هذه الأسانيد ويحكم بأنها صحيحة، وبناء على ذلك حكم على الحديث بأنه متصل وصحيح، استناداً إلى المتابعات والشواهد الصحيحة وبعضها المقارب للصحة. وخلاصة البحث في هذه المسألة أن الإسناد منقطع، أما ما ادعاه الآخرون باتصاله، فلم يأتوا بدليل قاطع على الاتصال، وإنما حسنوه بالمتابعات والشواهد، وبناء على ذلك اختلفوا في حكم الوضوء من القبلة.

٥- وقد روى عن إبراهيم التيمي ، عن عائشة، : أن النبي ، صلى الله عليه وسلم، قبلها ولم يتوضأ" (٢) . قال أبو عيسى: وهذا لا يصح أيضاً، ولا نعرف لإبراهيم التيمي سماعاً من عائشة، وليس يصح عن النبي، صلى الله عليه وسلم، في هذا الباب شيء. (٣)

تخريجه : أخرجه أبو داود في سنن جـ١/٨٨ رقم ١٧٨ ، وأحمد في المسند جـ٦/٢١٠. والنسائي في: المجتبى جـ١/١١٢ رقم ١٧٠، والدار قطني في سننه جـ١/٣٣٣/٣٣٤ رقم ٤٩٢، والبيهقي في: السنن الكبرى جـ١/١٢٦/١٢٧ . وعبدالرزاق في المصنف جـ١/١٣٥ رقم ٥١١، وابن جرير الطبري في تفسيره جـ٧/٧٤. كلهم من طريق سفيان، عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي، عن عائشة به.

وفي بعض الروايات : وأن النبي ، صلى الله عليه وسلم، كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلى ولا يتوضأ"، كما جاء في سنن النسائي، ومسند أحمد، وتفسير ابن جرير وغيرهم. وقد روى بطرق أخرى عن عائشة أن النبي، صلى الله عليه وسلم، كان يقبلها ثم يصلي ولا يتوضأ"(٤).

(١) تعليقات الشيخ أحمد شاكر علي جامع الترمذي جـ١/١٣٦.
(٢) جامع الترمذي جـ١/١٣٨.
(٣) جامع الترمذي جـ١/١٣٨/١٣٩.
(٤) سنن الدار قطني جـ١/٣٣٥/٣٣٦/٣٣٧ رقم ٩٥/٤٩٧/٤٩٨/٤٩٩/٥٠٠ وحكم عليها الدار قطني بأنها ضعيفة.

٦- حدَّثنا قتيبة ، حدَّثنا الليث، عن خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال، عن إسحاق ابـن عمـر، عـن عائشة، قالت: "ما صَلَّى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، صلاة لوقتها الآخر مرتين، حتـى قبـضه الله" [١] قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، وليس إسناده بمتصل [٢].

تخريجه : أخرجه الحاكم في : المستدرك جـ١/١٩٠ ، والدار قطني في سننه جـ١/٥٥١/٥٥٢ رقـم ٩٦٨ ، والبيهقي في: السنن الكبرى جـ١/٤٣٥ كلهم من حديث قتيبة بهذا الإسناد.

وقال البيهقي : مرسل، إسحاق بن عمر، لم يدرك عائشة[٣] . وقال ابن حجر. إسحاق ابن عمر، عن عائشة، تركه الدار قطني، من الثالثة. [٤]

ورواه الذهبي في : ميزان الاعتدال جـ١/١٩٥ وقال: إسحاق بن عمر عن عائشة، تركه الدارقطني . قلت: ولعل الترمذي حسنه باعتبار طرقه، وتضعيف العلماء لهذا الإسناد، ليس لانقطاعه فقط، فإسحاق بن عمر، مجروح، فقد قال الذهبي، وابن حجر: تركه الدار قطني . وأيضاً فقد جهله عدد من العلماء .

قال الزيلعي : "قال ابن أبي حاتم ، عن أبيه ، إسحاق بن عمر، روى عن موسى به وردان، روى عـن سعيد بن أبي هلال، مجهول، وكذلك قال ابن القطان في كتابه "إنه منقطع: وإسحاق بن عمر، مجهول، ونقـل عن ابن عبد البر أنه قال: إسحاق بن عمر، أحد المجاهيل، روى عنه سعيد بن أبي هلال[٥]

وقد فرّق الذهبي بينهما فقال : "إسحاق بن عمر، عن موسى بن وردان، مجهـول، وإسـحاق بـن عمر، عن عائشة تركه الدار قطني" [٦] وأخرجه الحاكم في: المستدرك جـ١/١٩٠ من حـديث هاشـم بـن القاسم.

وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي، والدار قطني في : سـننه جـ١/٥٥٢ مـن حديث معلي بن عبدالرحمن. والزيلعي في: نصب الراية جـ١/٢٤٤ من طريق الدار قطني ، قال ابن حجـر: معلي بن عبدالرحمن: متهم بالوضع، وقد رمى بالرفض[٧] . وقال الزيلعي : وفي سنده معلي بن عبدالرحمن ،قال ابن أبي حاتم، عن أبيه: متروك [٨] . قلت: قد توبع معلي على هذا الحديث، فقد تابعه هاشم بن الهاشم، كما رواه الحاكم سابقاً. وأخرجه الحـاكم فـي: المـستدرك جـ١/١٩٠ ، والـدار قطنـي فـي: سـننه جـ١/٥٥٢/٥٥٣ رقم ٩٧٠. وفي : إسنادهما: الواقدي، قال ابن حجر: متروك، مع سعة علمه. ولذلك قـال الحاكم: وله شاهد آخر من حديث الواقدي، وليس من شرط الكتاب.

قلت: أصح إسناد لهذا الحديث، هو ما رواه الحاكم في : المستدرك جـ١/١٩٠، والبيهقي في : الـسنن الكبرى جـ١/٤٣٥ من حديث الليث بن سعد، عن أبي النضر، عن عمرة، عن عائشة به.

(١) جامع الترمذي جـ١/٣٢٨ رقم ١٧٤.
(٢) المصدر السابق جـ١/٣٢٨.
(٣) السنن الكبرى جـ١/٤٣٥.
(٤) تقريب التهذيب جـ١/٧٢.
(٥) نصب الراية جـ١/٢٤٤.
(٦) ميزان الاعتدال جـ١/١٩٥.
(٧) تقريب التهذيب جـ١/٢٧٠.
(٨) نصب الراية جـ١/٢٤٤.

٧- حدَّثنا علي بن حُجر. حدّثنا الوليد بن مسلم، عن معاوية بن يحيى الصدفي، عن الزهري، عن أبي هريرة ، عن النبي ،صلى الله عليه وسلم، قال: "لا يُؤَذِّنُ إلاّ مُتَوَضَّيءُ"(١) . قال أبو عيسى: الزهري لم يسمع من أبي هريرة" (٢)

تخريجه : أخرجه البيهقي في : السنن الكبرى جـ١/٣٩٧. وقال: هكذا رواه معاوية ابن يحيى الصدفي، وهو ضعيف، والصحيح : رواية يونس بن يزيد الأيلي وغيره، عن الزهري، قال أبو هريرة : "لا ينادي بالصلاة إلا متوضأ". أما الرواية الأولى فقال عنها: وهو حديث ضعيف للانقطاع بين الزهري وأبي هريرة. قال العلائي: روى الزهري عن أبي هريرة، وذلك مرسل. (٣) قلت: الحديث معلول من ناحيتين. الأولى: ضعف معاوية بن يحيى الصدفي، قال معاوية صالح، عن يحيى بن معين، : معاوية بن يحيى الصدفي، هالك ليس بشيء، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ذاهب الحديث وقال أبو زرعة: ليس بقوى، أحاديثه كأنها مقلوبة، ما حدث بالري، والذي حدث بالشام أحسن حالاً. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، في حديث نكارة، وضعف أبو داود، والنسائي، وتفرد البخاري بقوله: أحاديثه عن الزهري مستقيمة، كأنها من كتاب. (٤)

الثاني: انقطاعه ، حيث لم يسمع ابن شهاب الزهري ، من أبي هريرة، ولذلك رجع الترمذي الحديث الموقوف على الحديث المرسل. فقال: وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب، وهو أصح من حديث الوليد بن مسلم. وقال أبي أبي حاتم: حدثنا أحمد بن سنان، قال: كان يحيى بن سعيد القطان ، لا يرى إرسال الزهري، وقتادة شيئاً، وكان يقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه، وقال يحيى ابن معين: مراسيل الزهري، ليس بشيء(٥).

٨- حدثنا يحيى بن موسى، حدَّثنا عبدالله بن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب قال: قال أبو هريرة: "لا يُنادِي بالصلاة إلاَّ متوضئ"(٦) قال أبو عيسى: وهذا أصح من الحديث الأول. وقال : وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب، وهو أصح من حديث الوليد بن مسلم. والزهري لم يسمع من أبي هريرة. (٧)

تخريجه : أخرجه البيهقي في: السنن الكبرى جـ١/٣٩٠. وقال: والصحيح رواية يونس ابن يزيد الأيلي وغيره، عن الزهري، عن أبي هريرة، قال أبو هريرة: "لا ينادي بالصلاة إلى متوضىءُ".

قلت: الحديثان ضعيفان لإنقطاعهما، وإن كان الأول أكثر ضعفاً، لإنقطاعه، وضعف معاوية بن يحيى الصدفي، والوليد بن مسلم، ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية. قال الشيخ أحمد شاكر، رحمه الله : " وهو حديث ضعيف على كل حال، للانقطاع بين الزهري، وأبي هريرة، ورواية معاوية ابن يحيى التي هنا، ضعيفة بذلك، وبضعف راويها، ورواية البيهقي ضعيفة بمعاوية هذا أيضاً"(٨)

(١) جامع الترمذي جـ١/٣٨٩ رقم ٢٠٠.
(٢) المصدر السابق جـ١/٣٩٠.
(٣) جامع التحصيل ص: ٢٦٩
(٤) تهذيب الكمال جـ٢٨/٢٢١/٢٢٢/٢٢٣/٢٢٤.
(٥) المراسيل ص: ٣
(٦) جامع الترمذي جـ١/ ٣٩٠ رقم ٢٠١
(٧) المصدر السابق جـ١/٣٩٠.
(٨) هامش جامع الترمذي جـ١/٣٩٠.

٩- وروى عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد ، عن نافع : أن مؤذناً لعُمَرَ أذَّنَ بليل، فأمره عمـــر أن يُعيـــد الأذان" [١] . قال أبو عيسى: وهذا لا يصح، لأنه عن نافع، عن عمر: منقطع[٢] .

تخريجه: أخرجه أبو داود في: سننه جـــ١/١٤٧ رقم ٥٣٣. والدار قطني في : سننه جـــ١/٥٤١ رقـــم ٩٤٣ ، والبيهقي في: السنن الكبرى جـــ١/٣٨٤، وابن أبي شيبة في: المصنف جـــ١/٢٠١ رقـــم ٢٣٠٨. كلهم من طريق عبد العزيز أبي روّاد ، أخبرنا نافع، عن مؤذن لعمر، يقال له مـــسروح، أذّن قبـــل الـــصبح، فأمره عمر .. "

وقال أبو داود في سننه جـــ١/٤٥ رقم ١٧٨ : وهو مرسل ، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة، مـــات إبراهيم التيمي، ولم يبلغ أربعين سنة، وكان يكنى أبا أسماء. وقال النسائي في: المجتبى جـــ١/١١٢ : ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا الحديث، وإن كان مرسلاً. وقال الدار قطني فـــي ســـننه جـــــ١/٣٣٤ : أسنده الثوري عن عائشة، وأسنده أبو حنيفة عن حفصة وكلاهما أرسله، وإبراهيم التيمي لـــم يـــسمع مـــن عائشة ولا من حفصة ولا أدرك زمانهما . وقال البيقهي في : السنن الكبرى جـــــ١/١٢٧ : فهـــذا مرســـل، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة: وقال العلائي كذلك. [٣]

١٠- وروى إسماعيل بن عياش هذا الحديث عن عمارة بن غزية، عن أنس بـــن مالـــك، عـــن عمـــر بـــن الخطاب، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم، نحو هذا " [٤] . قال أبو عيسى: وهذا حديث غير محفوظ ، وهو حديث مرسل، وعمارة بن غزية لم يدرك أنس بن مالك[٥] .

تخريجه : أخرجه الترمذي في : الجامع جـــ٢/٧ رقم ٢٤١ من طريق طعمة ابن عمرو عن حبيب بـــن أبي ثابت ، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم : " من صلى لله أربعين يوماً فـــي جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتبت له براءتان، براءة من النار، وبراءة من النفاق". قال العلائـــي : "عمـــارة بن غزية، عن أنس، عن عمر، رضي الله عنه ، في فضل الجماعة، قال الترمذي، والدار قطني : هو مرسل، لم يدرك عمارة أنساً ولم يلقه[٦] . وكذلك ذكر هذا الحكم أبو زرعة العراقي في تحفة التحصيل[٧]. وقال ابـــن حجر: عمارة بن غزية بن الحارث الأنصاري، المازني، المدني، لا بأس به، وروايته عن أنس مرسلة[٨].

١١- حدَّثنا علي بن حُجْرٍ : حدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن ليث، عن عبدالله بن الحسن، عن أمِّـــه فاطمـــة بنت الحسين ، عن جَدَّتِها فاطمة الكبرى، قالت : "كان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، إذا دخل المسجد ، صلّى على محمد وسلم، وقال: رَبِّ اغفِر لي ذنوبي، وافتحْ لي أبوابَ رحمتك، وإذا خرج صلَّى علـــى محمـــد

(١) جامع الترمذي جـــ١/٣٩٤.
(٢) المصدر السابق جـــ١/٣٩٥.
(٣) جامع التحصيل ص: ١٤١
(٤) جامع الترمذي جـــ٢/٨
(٥) المصدر السابق جـــ٢/٨/٩.
(٦) جامع التحصيل ص: ٢٤٢.
(٧) تحفة التحصيل ص: ٢٣٨.
(٨) تقريب التهذيب جـــ٢/٥٦/٥٧.

وسلم، وقال : رَبِّ اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبوابَ فضلك" [١] قال أبو عيسى: حديث فاطمة حديث حسن ، وليس إسناده بمتصل. وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى، إنما عاشت فاطمة بعد النبي، صلى الله عليه وسلم، أشهراً. [٢] قال الشيخ أحمد شاكر : "قال الشارح " فإن قلت: قد اعترف الترمذي بعدم اتصال إسناد حديث فاطمة فكيف قال: حديث فاطمة حديث حسن؟ قلت: الظاهر أنه حسنه لشواهده. وقد بينا في المقدمة أن الترمذي قد يحسن الحديث مع ضعف الإسناد للشواهد. وهذا الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه أيضاً. فإن قلت: لم أورد الترمذي في هذا الباب حديث فاطمة، وليس إسناده بمتصل، ولم يورد حديث أبي أسيد، وهو صحيح، بل إشار إليه؟ قلت: ليبين ما فيه من الانقطاع، وليستشهد بحديث أبي أسيد وغيره" [٣]

تخريجه : أخرجه ابن ماجه جـ١/٤٢٥ رقم ٧٧١ . والمزي في : تهذيب الكمال جـ٣٥/٣٥٧ من طريق ليث، عن عبدالله بن الحسن، عن أمه، عن فاطمة بن الرسول، صلى الله عليه وسلم، به. قال العلائي: فاطمة بنت الحسين بن علي، رضي الله عنها، عن جدتها، فاطمة الزهراء ، صلوات الله عليها، وهو مرسل لم تدركها، قاله الترمذي،وغيره وذلك واضح[٤].

قلت: الحديث معلول من ناحيتين: الأولى: لأن في إسناده ليث بن أبي سليم، قال عن ابن حجر: صدوق اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه فترك[٥]. الثانية : لانقطاعه حيث لم تسمع فاطمة بنت الحسين من جدتها فاطمة الكبرى. قال المزي : روت عن جدتها فاطمة الكبرى في سنن الترمذي، وابن ماجه، بنت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مرسلاً ، ذكرها ابن حبان في الثقات[٦]. وقد أخرجه مسلم في صحيحه جـ٥/٢٢٤. وأبو داود في سننه جـ١/١٢٦/١٢٧ رقم ٤٦٥ ، والنسائي في المجتبى جـ٢/٣٨٥ رقم ٧٢٨ ، وابن ماجه جـ١/٤٢٥/٤٢٦ رقم ٧٧٢ . وأحمد بن حنبل في المسند جـ٥/٤٢٥، والدارمي في سننه جـ١/٣٤٥. كلهم من طريق ربيعة بن أبي ربيعة، عن عبدالملك بن سعيد بن سويد، قال: سمعت أبا حميد، أبو أبا أسيد الأنصاري به. وأخرجه ابن ماجه جـ١/٤٢٦ رقم ٧٧٣ من طريق الضحال بن عثمان، ثنى سعيد المقبري، عن أبي هريرة به.

١٢- حدّثنا محمود به غَيْلانَ، حدَّثنا أبو داود، هو الطيالسي، حدثنا شعبة، أخبرنا سعد ابن إبراهيم قال: سمعت أبا عبيدة بن عبدالله بن مسعود ، يحدِّث عن أبيه ، قال : "كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إذا جلس في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف "قال شعبة: ثم حَرَّك سعد شفيته بشيء، فأقول: حتى يقوم، فيقول: حتى يقوم"[٧] قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، إلا أنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه. قلت: يعني أنه منقطع[٨] . قلت: وقد أشبعت الكلام سابقاً على عدم سماع أبي عبيدة من أبيه.

(١) جامع الترمذي جـ٢/١٢٧/١٢٨ رقم ٣١٤.
(٢) جامع الترمذي جـ٢/١٢٨.
(٣) هامش الجامع جـ٢/١٢٨/١٢٩.
(٤) جامع التحصيل ص:٣١٨.
(٥) تقريب التهذيب جـ٢/١٤٧/١٤٨.
(٦) تهذيب الكمال جـ٣٥/٢٥٤/٢٥٦.
(٧) جامع الترمذي جـ٢/٢٠٢.
(٨) المصدر السابق جـ٢/٢٠٢.

تخريجه : أخرجه أبو داود الطيالسي جـ١/٢٦٠ رقم ٣٢٩ ، وابن أبي شيبة في المصنف جـ١/٢٦٣ رقم ٣٠١٦ ، والطبراني في : المعجم الكبير جـ١٠/١٨٦ رقم ١٠٢٨٥، وأبو داود في سننه جـ١/٢٦١ رقم ٩٩٥ . وأبو نعيم في الحلية جـ٤/٢٠٧، والحاكم في: المستدرك جـ١/٢٦٩. كلهم من طريق شعبة، عن سعد بن ابراهيم، عن أبي عبيدة، عن أبيه مرفوعاً به.

١٣- حدّثنا محمد بن عمرو السواق البلخي. قال: حدَّثنا عبد العزيز بن محمد، عن سعد ابن سعيد، عن محمد بن إبراهيم ، عن جده قيس، قال: خرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأُقيمَتِ الصلاةُ ، فصلَّيتُ معه الصبحَ ، ثم انصرفَ النَّبيُّ ، صلى الله عليه وسلم، فوجدنِي أُصلِّي ، فقال: مَهْلاً يا قيس، أصَلاَتَانِ معاً ؟ قلتُ : يا رسولَ اللهِ ، إنِّي لم أكُنْ ركَعْتُ ركعتي الفجر، قال: فلا إذَنْ" [١] قال أبو عيسى: وإسناد هذا الحديث ليس بمتصل، محمد بن إبراهيم لم يسمع من قيس[٢].

تخريجه : أخرجه أحمد بن حنبل في : المسند جـ٥/٤٤٧، وأبو داود في سننه جـ٢/٢٢ رقم ١٢٦٧ ، وابن ماجه جـ٢/٣٨/٣٩ رقم ١١٥٤ ، والدار قطني في سننه جـ٢/٥٥ رقم ١٤٢٣، والحاكم في : المستدرك جـ١/٢٧٥،والبيهقي في السنن الكبرى جـ٢/٤٨٣،والمزي في تهذيب الكمال جـ٢٤/٧٤. كلهم من طريق عبدالله بن نمير عن سعد بن سعيد، حدّثني محمد بن إبراهيم، عن قيس بن عمرو به. وقال أبو داود في سننه جـ٢/٢٢ :روى عبد ربه، ويحيى بن سعيد، هذا الحديث مرسلاً أن جدهم زيداً. قلت: قوله "جدهم زيداً، خطأ ، والصواب "جدهم قيساً" صلى مع النبي، صلى الله عليه وسلم، بهذه القصة. وأخرجه الحاكم في: المستدرك جـ١/٢٧٤/٢٧٥، والبيهقي في: السنن الكبرى جـ٢/٤٨٣ كلاهما من طريق الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن أبيه، عن جده به. وهذا إسناد صحيح جداً. وقال الحاكم: قيس بن فهد الأنصاري صحابي، والطريق إليه صحيح على شرطهما، ووافقه الذهبي. ورواه ابن حزم في: المحلى جـ٣/١١٢/١١٣ من طريق الحسن بن ذكوان، عن عطاء بن أبي رباح، عن رجل من الأنصار مرفوعاً به. قلت: هذه الطرق كلها تؤيد بعضها بعضاً، ويكون الحديث صحيحاً. وقال أبو عيسى: قال قوم من أهل مكة بهذا الحديث: لم يروا بأساً أن يصلي الرجل الركعتين بعد المكتوبة، قبل أن تطلع الشمس [٣].

١٤- حدَّثنا أحمد بن منيع. حدثنا يزيد بن هارون. أخبرنا الحجاج بن أرطأة، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عروة ، عن عائشة قالت: "فقدت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ليلة. فخرجتُ فإذا هو بالبقيع. فقال: "أكنت تخافين أنْ يَحيفُ اللهُ عليك ورسُولُهُ، ؟ قُلْتُ: يا رسول الله إني ظننتُ أنك أتيت بعض نسائك فقال : "إن الله، عز وجل، يَنْزِلُ لَيْلَةَ النِّصْفِ من شَعْبَانَ إلى السَّماء الدُّنيا. فَيَغْفِر لأكْثَرَ مِنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنمِ كلْبٍ" [٤]

(١) جامع الترمذي جـ٢/٢٨٤/٢٨٥ رقم ٤٢٢.
(٢) المصدر السابق جـ٢/٢٨٦.
(٣) جامع الترمذي جـ٢/٢٨٥.
(٤) جامع الترمذي جـ٣/١١٦ رقم ٧٣٩.

قال أبو عيسى: حديث عائشة لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الحجاج. وسمعت محمداً يضعف هذا الحديث. وقال يحيى بن أبي كثير لم يسمع من عروة. والحجاج ابن أرطأة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير. (١)

تخريجه : أخرجه ابن ماجه جـ١/٤٤٤ رقم ١٣٨٩ من حديث عبدة بن عبدالله الخزاعي، ومحمد بن عبد الملك ، وأبي بكر بإسناد الترمذي ولفظه. قلت: الحديث فيه علتان. الأولى: أن الحجاج بن أرطأة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير. قال العلائي: الحجاج بن أرطأة أحد المكثرين من التدليس، ويرسل أيضاً، وقال البخاري : لم يسمع من يحيى بن أبي كثير(٢). وقال أبو زرعة العراقي: قال العجلي: يرسل عن يحيى بن أبي كثير، ولم يسمع منه شيئاً (٣). أما العلة الثانية. وهي عدم سماع يحيى بن أبي كثير من عروة. قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول : يحيى بن أبي كثير، ما أراه سمع من عروة بن الزبير، لأن يدخل بينه وبينه رجل أو رجلان ، ولا يذكر سماعاً، ولا رؤية، ولا سؤاله عن مسألة، قال: سمعت أبا زرعة يقول: يحيى بن أبي كثير لم يسمع من عروة (٤). قلت: الحديث مرسل لانقطاعه. وقد رواه مسلم في صحيحه جـ٣/٤١/٤٤، والنسائي في المجتبى جـ٤/٣٩٦/٣٩٧ رقم ٢٠٣٦ كلاهما من طريق حجاج، عن ابن جريح، قال: أخبرني عبد الله بن أبي مليكة، أنه سمع محمد بن قيس بن مخرمة ، يقول: سمعت عائشة مرفوعاً به.

١٥- حدّثنا محمُد بن بَشَّار. حدَّثنا يحيى بن سعيد ، حدَّثنا سُفيان، عن أبي إسحاقَ، عن نُمَيْر بن غَريبٍ، عن عَامِرِ بن مَسْعُود، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: الغنيمةُ الباردَةُ، الصَّوْمُ في الشِّتاء" (٥). قال أبو عيسى ، هذا حديث مرسل، عامر بن مسعود لم يدرك النبي ، صلى الله عليه وسلم، وهو والد إبراهيم بن عامرالقرشي، الذي روى عنه شعبة والثورى. (٦)

تخريجه : أخرجه الترمذي في العلل الكبير أيضاً ص: ١٢٧ رقم ٢١٨ بإسناده ولفظه. وقال: هو حديث مرسل، وعامر بن مسعود ، لا صحبة له ولا سماع من النبي، صلى الله عليه وسلم، وأخرجه ابن عساكر في: تاريخ دمشق جـ٥/٤٥٦، والبيهقي في: السنن الكبرى جـ٤/٢٩٦/٢٩٧ من حديث زيد بن الحباب بإسناد الترمذي ولفظه. وأخرجه الطبراني في : المعجم الصغير جـ١/٢٦٥ رقم ٧٠٣ من طريق الوليد بن مسلم، عن سعيد ابن بشير، عن قتادة، عن أنس به. وقال: لم يروه عن قتادة إلا سعيد ، تفرد بن الوليد. ورواه ابن عدي في : الكامل. جـ٣/٢١٩ بإسناد الطبراني ولفظه. وفي: جـ٣/٢١٩ من حديث الوليد بن مسلم ، عن زهير، عن ابن المنكدر، عن جابر به.

قال البيهقي في السنن الكبرى جـ٤/٢٩٧: هذا مرسل. وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: عامر بن مسعود من التابعين (٧) . وقال ابن الأثير، عامر بن مسعود مختلف في صحبته. قال أبو داود : قلت

(١) المصدر السابق جـ٣/١١٧. وجامع التحصيل ص: ٢٩٩، وتحفة التحصيل ص: ٣٤٦/٣٤٧.
(٢) جامع التحصيل ص:١٦٠
(٣) تحفة التحصيل ص: ١٦٠.
(٤) المراسيل ص: ٢٤٢.
(٥) جامع الترمذي جـ٣/١٦٢ رقم ٧٩٧
(٦) المصدر السابق جـ٣/١٦٢.
(٧) المراسيل ص: ١٦٠.

لأحمد بن حنبل: عامر بن مسعود القرشي له صحبة؟ قال: لا أدرى، وقد روى عن النبي، صـــلى الله عليـــه وسلم، وقال أبو داود: وسمعت مصعباً الزبيري يقول: له صحبة [١] . وقال العلائـــي : عـــامر بـــن مـــسعود الجمعي مختلف في صحبته. أخـــرج له الترمذي عن النبي ، صلى الله عليه وسلم "الصوم في الشتاء الغنيمة الباردة" قال يحيى بن معين، ومصعـــب الزبيري وغيرهما : ليست له صحبة، وقال أبو زرعـــة: هـــو مـــن التابعين . وسئـــل أحمد بن حنبل عنه فقال: أرى له صحبة ذكره ابن عساكر في الأطراف [٢].

١٦- حدَّثنا عَبْدُ بن حُمَيْدٍ . حَدَّثنا عبد الرَّزَّاق. أخبرنا مَعْمَرُ، عن الزُّهري، قال: "كان النبي، صلى الله عليـــه وسلم، وأبو بكر وعمر يَمْشُونَ أمَامَ الجنازة" [٣] . قال أبو عيسى: سمعت يحيى بـــن موســـى يقـــول : قـــال عبدالرَّزاق: قال ابن المبارك : حَديثُ الزهري في هذا مرسل، أصح من حديث ابن عيينة. وقـــال الزهـــري: وأخبرني سالم انَّ أباه كان يمشي أمام الجنازة. وأهل الحديث كلهم يرون أنَّ الحـــديث المرســـل فـــي ذلـــك أصحُّ.[٤]

تخريجه : أخرجه الترمذي أيضاً في العلل الكبير ص: ١٤٤ رقم ٢٤٧ ومالك في الموطأ جـــ١/١٤٥ رقم ٨، والبغوي في شرح السنة جـــ٥/٣٣٣ رقم ١٤٨٨ وقال البغوي: "وروى معمر، ويونس بـــن يزيـــد، ومالـــك وغيرهم من الحفاظ عن الزهري، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، كان يمشي أمام الجنازة". فأهـــل الحـــديث كأنهم يرون أن الحديث المرسل في ذلك أصح. وكذلك قال ابن المبارك، ومحمد بن إســـماعيل: إن المرســـل أصح. واختلف أهل العلم فيه، فذهب أكثرهم إلى أن المشي أمامها أفضل، يروى ذلك عن أبي بكر، وعمـــر، وعثمان، وابن عمر، أنهم كانوا يفعلونه، وعن عروة مثله، وإليه ذهب الشافعي، وأحمـــد، وقـــال الزهـــري: المشي وراء الجنازة من خطأ السنة. وقال أنس: أنتم مشيعون وأمشوا بين يديها، وخلفها، وعـــن يمينهـــا، وعن شمالها، وقال غيره قريباً منه" [٥] وأخرجه موصولاً أبو داود في ســـننه جـــ٣/٢٠٥ رقـــم ٣١٧٩ ، والترمذي في الجامع جـــ٣/٣٢٩ رقم ١٠٠٧/١٠٠٨، وفي العلل الكبير ص: ١٤٤ رقم ٢٤٧، والنسائي في المجتبى جـــ٤/٣٥٨ رقم ١٩٤٣، وابن ماجه جـــ٢/٢١١ رقم ١٤٨٢، والدار قطني في سننه جـــ٢/٢١٦ رقم ١٧٨٥ ،والبيهقي في السنن الكبرى جـــ٤/٢٣، والبغوي في شرح الـــسنة جـــ٥/٣٣٢ رقـــم ١٤٨٨. وأبن أبي شيبة في: المصنف جـــ٢/٤٧٦ رقم ١١٢٢٤. كلهم من طريق سفيان بن عيينة، عـــن الزهـــري، عن سالم، عن أبيه به.

وقد رجح المرسل على الموصول جماعة من العلمـــاء مـــنهم البخـــاري، والنـــسائي، والترمـــذي، والطحاوي وغيرهم. فقد قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث.فقال : الصحيح: عن الزهري أن النبي، صلى الله عليه وسلم، وأبا بكر، وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة[٦]. وقال الترمذي، والبغوي: وأهل الحديث

(١) أسد الغابة جـــ٣/٩٥.
(٢) جامع التحصيل ص: ٢٠٥، وتحفة التحصيل ص: ١٦٥/١٦٦.
(٣) جامع الترمذي جـــ٣/٣٣٠ رقم ١٠٠٩.
(٤) المصدر السابق جـــ٣/٣٣٠.
(٥) شرح السنة للبغوي جـــ٥/٣٣٣، وجامع الترمذي جـــ٣/٣٣٠.
(٦) العلل الكبير للترمذي ص: ١٤٤ رقم ٢٤٧.

كلهم يرون أن الحديث المرسل في ذلك أصح. [١] . ومع ذلك نجد البيهقي رواه موصولاً ولم يرجح المرسل على الموصول كما فعل علماء الحديث، فيقول عقب روايته للحديث: "قال علي بن المديني: قمت إليه، فقلت له: يا أبا محمد – يعني ابن عيينة – إن معمراً، وابن جريح، يخالفك في هذا، يعني أنهما يرسلان الحديث عن النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: استقر الزهري، حدثنيه، سمعته من فيه، يعيده ويبديه، عن سالم، عن أبيه، فقلت له: يا أبا محمد إن معمراً، وابن جريج، يقولان فيه: وعثمان، قال: فصدقهما، قال: لعله قد قاله هو ولم أكتبه، لذلك إني كنت أميل إذ ذاك إلى الشيعة. قال البيهقي: وقد اختلف على ابن جريج، ومعمر في وصل الحديث، فروى عن كل واحد منهما الحديث موصولاً، وروى مرسلاً، وقد قيل : عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، واختلف فيه على عقيل، ويونس بن يزيد، فقيل: عن كل واحد منهما عن الزهري موصولاً، وقيل: مرسلاً. ومن وصله واستقر على وصله، ولم يختلف عليه فيه، وهو سفيان بن عيينة حجة ثقة[٢].

١٧– حدّثنا أبو كريب. حدّثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي حصين، عن حبيب بن أبي ثابت، عن حكيم بن حزام، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، بعث حكيم بن حزام، يشتري له أضحية بدينار. فاشترى أضحية فأربح فيها ديناراً. فاشترى أخرى مكانها. فجاء بالأضحية والدينار إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال : "ضَحِّ بالشاةِ ، وتصدَّقْ بالدِّينار"[٣] . قال أبو عيسى: حديث حكيم بن حِزام لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وحبيب ابن أبي ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن حزام[٤].

تخريجه : أخرجه أبو داود في سننه جـ٣/٢٥٦ رقم ٣٣٨٦ من طريق سفيان، حدثني أبو حصين، عن شيخ من أهل المدينة، عن حكيم بن حزام .. به". وقال الألباني : ضعيف.

قال العلائي : حبيب بن أبي ثابت روى عن جماعة من الصحابة منهم: ابن عمر، وزيد ابن أرقم. قال علي بن المديني: حبيب بن أبي ثابت لقي ابن عباس، وسمع من عائشة، ولم يسمع من غيرهما من الصحابة، رضي الله عنهم . وقال أبو زرعة: لم يسمع من أم سلمة [٥].

١٨ – حدَّثنا قُتيبةُ : حدَّثنا سفيان، عن ابن عجلان، عن عون بن عبدالله، عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلف البَيِّعانُ ، فالقولُ قول البائع . والمبتاعُ بالخيار " [٦]

قال أبو عيسى: هذا حديث مرسل. عون بن عبدالله لم يدرك ابن مسعود. وقد رُوى عن القاسم بن عبدالرحمن، عن ابن مسعود، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، هذا الحديث أيضاً. وهو مرسل أيضاً[٧].

(١) جامع الترمذي جـ٣/٣٣٠، وشرح السنة للبغوي جـ٥/٣٣٣.
(٢) السنن الكبرى للبيهقي جـ٤/٢٣/٢٤.
(٣) جامع الترمذي جـ٣/٥٥٨ رقم ١٢٥٧.
(٤) المصدر السابق جـ٣/٥٥٨.
(٥) العلل لابن المديني ص:١١٣/١١٩،وجامع التحصيل ص: ١٥٨/١٥٩ وتحفة التحصيل ص:٥٩/٦٠.
(٦) جامع الترمذي جـ٣/٥٧٠ رقم ١٢٧٠.
(٧) المصدر السابق جـ٣/٥٧٠.

تخريجه: أخرجه مرسلاً المناوي في: كتاب كشف المناهج جـ٢/٥٠٧ رقم ٢١٢٢ بلفظه. وقال: رواه الترمذي من حديث عون بن عبدالله، عن ابن مسعود يرفعه. وقال: مرسل. عون بن عبدالله لم يدرك ابن مسعود. ورواه الشافعي وقال، هذا حديث منقطع، لا نعلم أحداً يصله عن ابن مسعود، وقد جاء من غير وجه.

وأخرجه متصلاً أحمد بن حنبل في : المسند جـ١/٢٥٦ مختصراً من حديث أبي خالد الأحمر، عن حجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس به. وأبو داود في: سننه جـ٣/٢٨٥ رقم ٣٥١١ ، والنسائي في : السنن الصغرى جـ٧/٣٤٨ رقم ٤٦٦٢ من طريق عبدالرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث، عن أبيه، عن جده ..به" وقال الألباني: صحيح . وابن ماجه جـ٣/٢٩/٣٠ رقم ٢١٨٦ من حديث ابن أبي ليلى، والدار قطني في سننه جـ٢/٥٩٤ رقم ٢٨٢٤ من حديث الحسن بن عمارة. وقال الدار قطني: الحسن ابن عمارة: متروك. كلاهما من طريق القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبدالله به. وأبو داود الطيالسي في : مسنده جـ١/٣١٥ رقم ٣٩٩ من طريق المسعودي، عن القاسم، عن عبدالله بن مسعود به. وإسناده منقطع، القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من جده ابن مسعود.

١٩- حدَّثنا عَليُّ بن خَشْرَم. حدّثنا عيسى بن يونس، عَنْ سعيد، عن قتادة، عن سليمان اليشكري، عن جابر بن عبدالله، أن نبيَّ الله، صلى الله عليه وسلم، قال: "مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ في حَائطٍ، فلا يَبِيع نَصِيبَهُ من ذلك حتّى يَعْرِضَهُ على شَرِيكِهِ" [١] قال أبو عيسى: هذا حديث إسناده ليس بمتصل. سمعت محمداً يقول: سليمان اليشكري، يقال إنه مات في حياة جابر بن عبدالله . قال: ولم يسمع منه قتادة ولا أبو بشر.

قال محمد : ولا نعرف لأحد منهم سماعاً من سليمان اليشكري إلا أن يكون عمرو بن دينار. فلعله سمع منه في حياة جابر بن عبدالله. قال: وإنما يُحدِّث قتادة عن صحيفة سليمان اليشكري ، وكان له كتاب عن جابر بن عبدالله. حدّثنا أبو بكر العطار عبدالقدوس قال: قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال سليمان التيمي: ذهبوا بصيفحة جابر بن عبدالله إلى الحسن البصري، فأخذها، أو قال: فروها. وذهبوا بها إلى قتادة فرواها. وأتوني بها فلم أروها. يقول : رددتها. [٢]

تخريجه: أخرجه متصلاً مسلم في صحيحه جـ١١/٤٥ من طريق أبي خيثمة، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً بنحوه. والنسائي في : المجتبى جـ٧/٣٦٦ رقم ١٧١٤، وابن ماجه جـ٣/١٨٧ رقم ٢٤٩٢ كلاهما من طريق سفيان بن عينية، عن أبي الزبير عن جابر.. به". وقال العلائي: وسئل الإمام أحمد عن سليمان اليشكري، من روى عنه؟ قال: فتادة وما سمع منه شيئاً . وقال البخاري : لم يسمع قتادة من سليمان بن قيس اليشكري، ولا نعرف له سماعاً من زهدم الجرمي، ولا من بشير بن نهيك[٣].

٢٠- حدّثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعانيُّ . حدَّثنا المعتمر بن سليمان قال: سمعت عبد الملك يُحدّث عن عبدالله بن موهب؛ أن عثمان قال لابن عمر : ادْهَبَ فاقض بَيْنَ النَّاس. قال : أو تُعَافيني يا أمِيرَ المؤمنينَ،

(١) جامع الترمذي جـ٣/٦٠٣/٦٠٤ رقم ١٣١٢.
(٢) جامع الترمذي جـ٣/٦٠٤.
(٣) جامع التحصيل ص: ٢٥٥/٢٥٦، وتحفة التحصيل ص:٢٦٢/ ٢٦٣/ ٢٦٤/٢٦٥.

قال : فمَا تَكْرَهُ مَنْ ذلِكَ، وقدْ كَانَ أبُوكَ يَقْض؟ قال: إنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله، صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ : "مَنْ كانَ قاضياً، فقضَى بالعَدْل، فبالْحريِّ أنْ يَنْقَلِبَ منه كَفَافا"[١] فما أرجو بعد ذلك. وفي الحديث، قال قصة. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث غريب. وليس إسناده عندي بمتصل، وعبد الملك الذي روى عنه المعتمر هذا، هو عبدالملك بن أبي جميلة [٢] . وقال الترمذي في العلل الكبير بعدما أورد هذا الحديث: وسألت محمداً عن هذا الحديث. وقلت له: من عبد الملك هذا؟ فقال: هو عبد الملك بن أبي جميلة، وعبد الله بن موهب عن عثمان ، مرسل[٣] .

تخريجه: أخرجه الترمذي أيضاً في : العلل الكبير ص: ١٩٨ رقم ٣٥١. وابن حبان في صحيحه جـ١١/٤٤٠ رقم ٥٠٥٦ من حديث أمية بن بسطام بإسناد الترمذي ولفظه. وقال ابن أبي حاتم في : العلل: وسألت أبي عن حديث رواه معتمر بن سليمان و ... " قال أبي : عبد الملك بن أبي جميلة، مجهول، وعبد الله، هو ابن موهب الرملي على ما أرى، وهو عن عثمان مرسل[٤] .

٢١- وقد رُوى عن ابن مسعود أنه قال : "لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم"[٥] وهو حديث مرسل، رواه القاسم بن عبدالرحمن، عن ابن مسعود، والقاسم لم يسمع من ابن مسعود [٦] .

تخريجه : أخرجه الدار قطني في سننه جـ٣/١١٥ رقم ٣٣٨٤ ، والبيهقي في السنن الكبرى جـ٨/٢٦٠ كلاهما من طريق المسعودي، عن القاسم، قال: قال عبدالله ... به. وقال البيهقي : منقطع.

وقال ابن أبي حاتم: قال علي بن المديني : لم يلق القاسم بن عبدالرحمن من أصحاب النبي ، صلى الله عليه وسلم، غير جابر بن سمرة. قيل له: فلقي ابن عمر. قال: كان يحدث عن ابن عمر بحديثين، ولم يسمع من ابن عمر شيئاً. وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي حفص يعني: عمرو بين علي – القاسم بن عبدالرحمن لقي أحداً من الصحابة؟ قال : لا. ولكن يرى عن ابن عمر، ولا أشك ، إلا أنه قد لقيه[٧] . وقال العلائي: القاسم بن عبدالرحمن ابن عبدالله بن مسعود، أرسل عن جده، وعن أبي عبيدة بن الجراح ، وأبي ذر ، وذلك واضح ، وعن سعد بن أبي وقاص وهو مرسل[٨] . وقال الدار قطني: أرسله المسعودي[٩] .

ورواه متصلاً أبو داود في سننه جـ٤/١٣٦ رقم ٤٣٨٧. والنسائي في المجتبى جـ٨/٤٥٧ رقم ٤٩٦٦ كلاهما من طريق محمد بن إسحاق، عن أيوب بن موسى، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً به. وقال الألباني: شاذ. والنسائي في: المجتبى جـ٨/٤٥٧ رقم ٤٩٦٥ من طريق عمرو بن شعيب، أن عطاء بن أبي رباح حدثه أن ابن عباس به.

(١) جامع الترمذي جـ٣/٦١٢ رقم ١٣٢٢.
(٢) المصدر السابق جـ٣/٦١٢/٦١٣.
(٣) العلل الكبير ص: ١٩٨.
(٤) العلل جـ٤/٢٥٧/٢٥٨/٢٥٩ رقم ١٤٠٦.
(٥) جامع الترمذي جـ٤/٤١.
(٦) المصدر السابق جـ٤/٤١
(٧) المراسل ص: ١٧٥
(٨) جامع التحصيل ص: ٢٥٢.
(٩) سنن الدار قطني جـ٣/١١٥.

وفي: جـ٨/٤٥٩ رقم ٤٩٧١ من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به. قلت: هذا الحديث فيه اضطراب شديد، وهو مخالف لنص الحديث الصحيح وهو "القطع في ربع دينار فصاعداً". أخرجه البخاري في صحيحه جـ١٢/٩٩ رقم ٦٧٨٩/٦٧٩٠/٦٧٩١. وأبو داود في سننه جـ٤/١٣٦ رقم ٤٣٨٣/٤٣٨٤، والترمذي في : الجامع جـ٤/٤٠ رقم ١٤٤٥. والنسائي في : المجتبى جـ٨/٤٤٩ رقم ٤٩٢٩/٤٩٣٠ وفي: جـ٨/٤٥٠ رقم ٤٩٣١/٤٩٣٢/٤٩٣٣/٤٩٣٥. وفي جـ٨/٤٥١ رقم ٤٩٣٦/٤٩٣٧/٤٩٣٨/٤٩٣٩/٤٩٤٠/٣٩٤١ وفي: جـ٨/٤٥٢ رقم ٤٩٤٢ . ومالك في الموطأ: جـ٢/٢٣٨/٢٣٩ رقم٤. وابن ماجه في جـ٣/٢٤١ رقم ٢٥٨٥.

٢٢- حدَّثنا عَلِيُّ بن حُجْر. حدَّثنا مُعَمَّر بن سليمان الرَّقِّيُّ، عن الحجاج بن أرطأة، عن عبد الجبار بن وائل بن حُجْر، عن أبيه، قال: "اسْتُكْرِهَتِ أمرأةٌ على عَهْدِ رسَول الله، صلى الله عليه وسلم، فَدَرَأ عنها رَسُولُ الله، صلى الله عليه و سلم، الحدَّ ، وَأقامهُ على الذي أصَابَهَا، ولم يُذكَرْ أنَّهُ جَعَلَ لها مَهْراً".[١] قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل. وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه قال: سمعت محمداً يقول: عبد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه، ولا أدركه ، يقال إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر.[٢]

تخريجه : أخرجه الترمذي في العلل الكبير ص: ٢٣٥ رقم ٤٢٦. وابن ماجه جـ٣/٢٤٨ رقم ٢٥٩٨، والدار قطني في سننه جـ٣/١٧ رقم ٣٠٩٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى جـ٨/٢١٥، جـ٨/٢٣٥ وابن حجر في: فتح الباري جـ١٢/٣٣٧. كلهم من طريق معمر بن سليمان، عن الحجاج بن أرطأة .. به". وقال ابن حجر في: فتح الباري جـ١٢/٣٣٧: سنده ضعيف. ومالك في الموطأ جـ٢/٢٣٦ رقم ١٥ عن نافع أن عبداً كان يقوم على رقيق الخُمس، وأنه استكره جارية من ذلك الرقيق، فوقع بها، فجلده عمر ابن الخطاب، ونفاه، ولم يجلد الوليدة، لأنه استكرهها. والبخاري في صحيحه. جـ١٢/٣٣٦ رقم ٦٩٤٩ معلقاً عن الليث، في نافع ، أن صفية بنت عبيد أخبرته بلفظ مالك.

٢٣- حدَّثنا محمد بن يحيى القطعي . حدّثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي بكر، عن محمد بن علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالب، قال: "عَقَّ رَسُولُ الله، صلّى الله عليه وسلم، عَن الحَسَنِ بشَاة، وقال: يا فاطمة احْلِقِي رَأسَهُ، وَتَصدَّقي بزنَة شَعْرِهِ فِضَّة، قال: فوزنته فكان وَزْنُهُ دِرْهَماً أو بَعْضَ دِرْهَمٍ" [٣] قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بمتصل ، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب.[٤]

تخريجه : أخرجه البيهقي في : السنن الكبرى جـ٩/٣٠٤ من حديث محمد بن إسحاق بإسناد الترمذي ولفظ. وقال البيهقي : هذا منقطع أي مرسل. وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: محمد بن علي بن الحسين عن علي: مرسل . وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: محمد بن علي ابن الحيسن بن علي بن أبي

(١) جامع الترمذي جـ٤/٤٥ رقم ١٤٥٣
(٢) المصدر السابق جـ٤/٤٥. والعلل الكبير للترمذي ص: ٢٣٥.
(٣) جامع الترمذي جـ٤/٨٤ رقم ١٥١٩.
(٤) المصدر السابق جـ٤/٨٤.

طالب، رضي الله عنهم، لم يدرك هو، ولا أبوه – علي – علياً، رضي الله عنه [١]. وقال العلائي: محمد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب، رضي الله عنهم، أبو جعفر الباقر، أرسل عن جدية الحسن، والحسين، وجده الأعلى، رضي الله عنهم. [٢]

٢٤- حدَّثنا محمد بن المثنى، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي يحيى، عن مجاهد ، أن النبي ، صلى الله عليه وسلم، نهى عن التحريش بين البهائم"[٣] قال أبو عيسى: سألت محمداً ، فقال: الصحيح إنما هو عن مجاهد، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، مرسل [٤].

تخريجه: أخرجه الترمذي في العلل الكبير ص: ٢٧٩/٢٨٠ والبيهقي في : السنن الكبرى جـ١٠/٢٢ من طريق الأعمش، عن أبي يحيى، عن مجاهد به، وقال البيهقي : هذا مرسل. وأخرجه موصولاً أبو داود في سننه جـ٣/٢٦ رقم ٢٥٦٢ ، والترمذي في الجامع جـ٤/١٨٢/١٨٣ رقم ١٧٠٨ ، وفي : العلل الكبير ص: ٢٧٩ رقم ٥١١. والبيهقي في السنن الكبرى جـ١٠/٢٢ كلهم من طريق الأعمش، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس به. قلت: وقد رجح البخاري، والترمذي، المرسل، وضعف الألباني الحديث الموصول.

٢٥- حدَّثنا محمد بشَّار. حدّثنا محمد بن جعفر. حدّثنا شعبة، عن يزيد الرشك، عن أبي المليح، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنَّهُ نَهَى عن جُلُود السِّبَاع" [٥] وقال أبو عيسى: وهذا أصح[٦]، يعني: أصح من المتصل.

تخريجه: أخرجه الترمذي في : العلل الكبير ص: ٢٩١ رقم ٥٣٦ والبيهقي من: السنن الكبرى جـ١/٢١ من طريق شعبة، عن يزيد، عن أبي المليح مرسلاً، دون ذكر أبيه. وقال ابن التركماني في: الجوهر النقي جـ١/٢١: ولم يذكر – أي البيهقي – الأصح من المرسل والمسند. وقال الترمذي : المرسل: أصح . ورواه موصولاً أبو داود في سننه جـ٤/٦٩ رقم ٤١٣٢. والترمذي في: الجامع جـ٤/٢١٢ رقم ١٧٧١ ، وفي : العلل الكبير ص : ٢٩١ رقم ٥٣٤ . والنسائي في : السنن الكبرى جـ٧/١٩٩ رقم ٤٢٦٤. وأحمد بن حنبل في المسند جـ٥/٧٤/٧٥ ، والبيهقي في : السنن الكبرى جـ١/٢١. كلهم من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، نهى عن جلود السباع أن تفترش" . وقال الترمذي : ولم يقض محمد من هذا بشيء أيهما أصح[٧].

(١) المراسيل ص: ١٨٥/١٨٦.
(٢) جامع التحصيل ص: ٢٦٦.
(٣) جامع الترمذي جـ٤/١٨٣ رقم ١٧٠٩.
(٤) العلل الكبير للترمذي ص: ٢٨٠.
(٥) جامع الترمذي جـ٤/٢١٢ رقم ١٧٧١.
(٦) المصدر السابق جـ٤/٢١٢.
(٧) العلل الكبير ص: ٢٩١.

٢٦- حدَّثنا أحمد بن محمد . أخبرنا عبدالله بن المبارك، أخبرنا معمر، ويونس، عن الزهري، أنَّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سُئِلَ أيُّ الشَّرَابِ أطيَبُ؟ . قال: الحُلْوُ الْبَارِدُ" [١] . قـال أبـو عيـسى : وهكـذا روى عبدالرزاق ، عن معمر، عن الزهري، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، مرسلاً، وهذا أصحُّ من حـديث ابـن عيينة رحمه الله[٢].

تخريجه : أخرجه مرسلاً عبد الرزاق في: المصنف جـ١٠/٤٢٦ رقم ١٩٥٨٣. وابن أبي حـاتم فـي: العلل جـ٤/٤٨٧/٤٨٨ رقم ١٥٨٨ وابن أبي شيبة في: المصنف رقم ٢٤١٨. وأخرجه متصلاً أحمـد بـن حنبل في المسند جـ٦/٣٨/٤٠ ، والترمذي في: الجامع جـ٤/٢٧٢ رقم ١٨٩٥، والنـسائي فـي: الـسنن الكبرى جـ٤/١٩٠ رقم ٦٨٤٤ وابن حبان في: الثقات جـ٨/٣٩، والحاكم في: المـستدرك جـ٤/١٣٧. كلهم من طريق ابن عيينة، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به. وقال ابن أبـي حـاتم فـي العلل: وسئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن عيينة، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالـت: كان أحب الشراب إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الحلو البارد. وروى هشام بن يوسف، وابن ثـور، عن معمر، عن الزهري قال: قال النبي، صلى الله عليه وسلم: أطيب الشراب الحلو البارد " فقال أبو زرعـة: المرسل أشبه. [٣] قلت: وقد رجح الدار قطني المرسل في العلل فقال: " والمرسل أشبه بالصواب ، ولم يتابع ابن عيينة على ذلك".[٤]

٢٧- حدَّثنا قتيبة . حدّثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن علي بن حسين، قال: قال رسول الله، صـلى الله عليه وسلم: "إن من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"[٥]

قال أبو عيسى : وهكذا روى غير واحد من أصحاب الزهري، عن الزهري، عن علي ابن حُسين، عـن النبي، صلى الله عليه وسلم، نحو حديث مالك مرسلاً، وهذا عندنا أصحُّ من حديث أبي سـلمة، عـن أبـي هريرة، وعلي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب[٦].

تخريجه : أخرجه مالك في الموطأ جـ٢/٢٨١ رقم ٣. والعقيلي في: الضعفاء الكبير جـ٢/٩ ، والخطيـب البغدادي في : تاريخ بغداد . جـ٢/٦٤. والدار قطني في: العلل جـ٨/٢٦/٢٧. كلهم من طريق مالك، عـن الزهري، عن على بن الحسين.. به". وقد تابع الخطيب البغدادي الترمذي في ترجيح المرسل، فقـال بعـدما أورد المتصل. والصحيح عن مالك، عن الزهري، عن علي بن الحسين .. به [٧]. وأخرجه متصلاً الترمـذي في: الجامع جـ٤/٤٨٣ رقم ٢٣١٧ . وابن ماجه في جـ٣/٣٤٤ رقم ٣٩٧٦. كلاهما من طريق الزهـري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً به.

(١) جامع الترمذي جـ٤/٢٧٢ رقم ١٨٩٦
(٢) المصدر السابق جـ٤/٢٧٢.
(٣) العلل لابن أبي حاتم جـ٤/٤٨٧/٤٨٨ رقم ١٥٨٨.
(٤) العلل للدار قطني جـ٥/٢٦.
(٥) جامع الترمذي جـ٤/٤٨٤ رقم ٢٣١٨.
(٦) المصدر السابق جـ٤/٤٨٤.
(٧) تاريخ بغداد جـ٢/٦٤.

والدار قطني في: العلل جـ٨/٢٥ رقم ١٣٨٩، والعقيلي في : الضعفاء الكبير جـ٢/٩ من طريق خالد بن عبد الرحمن ، عن مالك .. به، والخطيب البغدادي في: تاريخ بغداد جـ١٢/٦٤ من طريق محمدبن المبارك ، حدّثنا مالك بن أنس.. به".

٢٨- حدَّثنا هناد، وقتيبة قالا: حدَّثنا حاتم بن إسماعيل، عن عمران بن مسلم القصير، عن سعيد بن سلمان ، عن يزيد بن نعامة الضبى، قال: قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم: "إذا آخى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَلْيَسأَلْهُ عَنِ اسْمِهِ، واسم أبيهِ ، وممَّنْ هُوَ ، فإنَّهُ أوْصَلُ لِلْمودَّة"[١] قال أبو عيسى: هذاحديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا نعرف ليزيد بن نعامة سماعاً من النبي، صلى الله عليه وسلم[٢]، وقال أبو عيسى: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث مرسل، كأنه لم يجعل يزيد بن نعامة من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم[٣].

تخريجه : أخرجه الترمذي في: العلل الكبير ص: ٣٣٠ رقم ٦١٢ بإسناد الجامع ولفظه. وأبو داود في سننه جـ٤/٣٣٢ رقم ٥١٢٤ ، وابن أبي حاتم في : العلل جـ٦/٢٢٤ رقم ٢٤٧٠ . كلاهما من طريق ثور بن يزيد، حدثني حبيب بن عبيد ، عن المقدام بن معدي كرب مرفوعاً بنحوه.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: يزيد بن نعامة الضبى أبو مودود، ليست له صحبة. وكان البخاري ذكر أن له صحبة، فسمعت أبي يقول: هو تابعي، وروى عن عامر بن عبد القيس، وعتبة بن غزوان، مرسل.

وقال أبو حاتم: تابعي صالح الحديث ، لا صحبة له. وقال ابن حجر: يزيد بن نعامة الضبى، أبو مودود البصري، مقبول، ولم يثبت أن له صحبة، من الثالثة، وقال المزي: تابعي، روى عن النبي، صلى الله عليه وسلم، مرسلاً. وقال ابن حجر: أرسل عن النبي، صلى الله عليه وسلم، حديث إذا جاء الرجل الرجل. [٤]

٢٩- حدّثنا أحمد بن منيع. حدّثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول اللهن صلى الله عليه وسلم: "من عير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله" [٥] قال أحمد: من ذنب قد تاب منه. قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل، وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جنبل" [٦]

تخريجه : أخرجه الطبراني في : المعجم الأوسط جـ٧/٢٣٦ رقم ٧٢٤٤ .

قال: حدّثنا محمد بن يحيى، ثنا أحمد بن منيع بإسناد الترمذي ولفظه. وقال: لا يروى هذا الحديث عن معاذ إلا بهذا الإسناد. تفرد بن أحمد بن منيع.

---

(١) جامع الترمذي جـ٤/٥١٧ رقم ٢٣٩٢ مكرر.
(٢) المصدر السابق جـ٤/٥١٨.
(٣) العلل الكبير ص: ٣٣٠.
(٤) المراسيل لابن أبي حاتم ص: ٢٣٦، والجرح والتعديل جـ٩/٢٩٠ رقم ١٢٤٧، وتهذيب الكمال جـ٣٢/٢٥٥، وجامع التحصيل ص: ٣٠٢/٣٠٣ ، وتحفة التحصيل ص: ٣٥٢/٣٥٣، وتهذيب التهذيب جـ١١/٣٦٤، وتقريب التهذيب جـ٢/٣٨١.
(٥) جامع الترمذي جـ٤/٥٧١ رقم ٢٥٠٥.
(٦) المصدر السابق جـ٤/٥٧١.

ورواه المناوى في: كتاب كشف المناهج والتناقيح جـــ٢٥١/٤ رقم ٣٩٢٠ بلفظه. قلت: في إســناده علة أخرى وهي أن محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، ضعيف جداً. ضعفه أحمد بن حنبل، وأبو داود، وقال ابن معين: يكذب، وقال ابن حبان: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بقوى، وقال النسائي: متــروك، وقــال الدار قطني: لا شيء[١]. قال أبو حاتم: لم يصح سماعة من عبادة بن الصامت، ولا من معاذ بن جبل، بل هو مرسل، وربما كان بينهما اثنان، قاله أبو زرعة. وقال ابن حجر: خالد بن معدان بن أبي كريــب الكـــلامي، أبو عبدالله الشامي الحمصي، أرسل عن معاذ. وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: خالد بن معــدان عــن معاذ بن جبل، مرسل لم يسمع منه، وربما كان بينهما اثنان [٢].

٣٠- حدَّثنا هنَّاد. حدّثنا أبو الأحوص، عن سعيد بن مسروق، عن ابن أشوع، عن يزيد بن سلمة الجعفــي، قال: قال يزيد بن سلمة: يا رسول الله. إني قد سمعت منك حديثاً كثيراً أَخَافُ أنْ يُنْسِيَنى أوَّلَهُ آخِرُهُ، فحدثني بكلمة تكون جماعاً، قال: أتَّقِ اللهَ فيما تَعْلَمْ " [٣] قال أبو عيسى: هذا حديث ليس إسناده بمتصل، وهو عندي مرسل، ولم يدرك عندي ابن أشوع، يزيد بن سلمة، وابن أشوع اسمه سعيد بن أشوع[٤].

٣١- حدَّثنا قتيبة. حدّثنا الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، أن جابر بن عبد الله، الأنصاري، قال: خرج علينا رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، يوماً فقال: إني رأيت في المنام، كأن جبريل عند رأســي وميكائيل عند رجلي، يقول أحدهما لصاحبه: اضرب له مثلاً، فقال: اسمع سمعت أذنك، واعقل عقــل قلبــك، إنما مثلك ومثل أمتك، كمثل ملك اتخذ داراً ثم بنى فيها بيتاً ثم جعل فيها مائدة، ثم بعث رسولاً يدعوا النــاس من إلى طعامه، فمنهم من أجاب الرسول، ومنهم من تركه، فالله هو الملك، والدار الإسلام، والبيــت الجنــة. وأنت يا محمد رسول، فمن أجابك دخل الإسلام، ومن دخل الإسلام دخل الجنة، ومن دخل الجنة أكل ما فيها" [٥] . قال أبو عيسى: هذا حديث مرسل، سعيد بن أبي هلال، لم يدرك جابر بن عبدالله [٦] . وقــال العلائــي ، وأبو زرعة العراقى: سعيد بن أبي هلال الليثي المصري، عن جابر، رضي الله عنــه ، هــو مرســل، قالــه الترمذي وغيره.

تخريجه: أخرجه البخاري في المتابعات في صحيحه جـــ٢٦٣/١٣ رقم ٧٠١٤. وقال بعدما أورد الحديث المتصل ، تابعه قتيبة ، عن ليث ، عن خالد، عن سعيد بن أبي هلال، عن جابر، خرج علينا النبي، صلى الله عليه وسلم.

ورواه متصلاً أيضاً في صحيحه ٢٦٣/١٣ رقم ٧٠١٤ من طريق يزيد، قال: ناســليم بــن حبــان، وأثنى عليه، قال: نا سعيد بن ميناء، قال: نا ، أو سمعت، جابر بن عبدالله به. ورواه الترمذي في: الجــامع

(١) تهذيب الكمال جـــ٧٧/٢٥ ، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص: ٢١٩ ، وتقريب التهذيب جـــ١٦٤/٢.
(٢) المراسيل ص: ٥٢، جامع التحصيل ص: ١٧١، وتحفة التحصيل ص: ٩٣.
(٣) جامع الترمذي جـــ٤٨/٥ رقم ٢٦٨٣.
(٤) المصدر السابق جـــ٤٨/٥. وجامع التحصيل ص: ١٨١، وتحفة التحصيل ص: ١٢٣.
(٥) جامع الترمذي جـــ١٣٤/٥ رقم ٢٨٦٠.
(٦) المصدر السابق جـــ١٣٤/٥.

جـ٥/١٣٤/١٣٥ رقم ٢٨٦١ من طريق جعفر بن ميمون، عن أبي تميمة الهُجَيْمي، عن أبي عثمان، عن ابن مسعود به. وقال أبو عيسى: هذاحديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

٣٢- حدّثنا ابن أبي عمر. حدّثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد، عن أم سلمة، أنها قالت: "يغزو الرجال ولا يغزو النساء، وإنما لنا نصف الميراث، فأنزل الله "ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض" [١] .

قال مجاهد : فأنزل فيها: "إن المسلمين والمسلمات"[٢] وكانت أم سلمة أول ظعينة قدمت المدينة مهاجرة [٣] . قال أبو عيسى: هذا حديث مرسل ورواه بعضهم عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، أن أم سلمة قالت: كذا وكذا [٤] .

تخريجه : أخرجه ابن جرير الطبري في: تفسيره جـ٦/٦٦٣/٦٦٤ وابن أبي حاتم في: تفسيره جـ٣/٩٣٥ رقم ٥٢٢٤/٥٢٢٤.
والحاكم في : المستدرك جـ٢/٣٠٥/٣٠٦ . كلهم من طريق سفيان الثوري، عن ابن أبي نجيح به. وفي رواية ابن أبي حاتم قال مجاهد : قالت أم سلمة. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، إن كان سمع مجاهد من أم سلمة. وأخرجه سعيد بن منصور في : تفسيره جـ٤/١٢٣٦ رقم ٦٢٤ ، وكذا عبدالرزاق في : تفسيره جـ١/١٥٦.
وأحمد بن حنبل في: المسند جـ٦/٣٢٢ من طريق سفيان بن عيينة به. وأخرجه ابن جرير في: تفسيره جـ٦/٦٦٤ من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد به. وفي جـ٦/٦٦٥ من طريق شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد به. وذكره السيوطي في: الدر المنثور جـ٢/٥٠٧ وعزاه إلى سعيد بن منصور ، وعبد الرزاق، وعبد بن حميد، والترمذي، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم. ورواه ابن كثير في: تفسيره جـ١/٦٣٧. قلت: اختلف العلماء في الحكم على إسناد الحديث، فقال الترمذي: حديث مرسل. وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين، إن كان سمع مجاهد من أم سلمة. وكذلك ورد الحديث بصيغ توحي بالإرسال مثل: قال مجاهد، قلت أم سلمة. فهذه الصيغة توحي بالإرسال، كأن مجاهد يحكي عن أم سلمة. وكذلك الحديث رواه ابن جرير الطبري موقوفاً عن مجاهد. وقد علق الشيخ أحمد شاكر، رحمه الله، و د. سعد الحميد على هذا الحديث قال د. سعد الحميد : "سنده صحيح ، وإن كانت صورته صورة المرسل، فإنه جاء في بعض طرقه هكذا، عن مجاهد ، عن أمة سلمة[٥]. وقال الشيخ أحمد شاكر، رحمه الله، في تعليقه على تفسير ابن جرير الطبري : "فاختلفت صيغة الرواية عن مجاهد، ففي بعضها " عن مجاهد" ، قال: قالت أم سلمة " وفي بعضها " عن مجاهد، عن أم سلمة أنها قالت".

(١) النساء : ٣٢.
(٢) الأحزاب : ٣٥
(٣) جامع الترمذي جـ٥/٢٢١ رقم ٣٠٢٢.
(٤) المصدر السابق جـ٥/٢٢١.
(٥) سنن سعيد بن منصور جـ٤/١٢٣٦.

فالصيغة الأولى ظاهرها الإرسال ، لأن معناها: أن مجاهداً يحكي من قبل نفسه ما قالته أم سـلمة، للنبي، صلى الله عليه وسلم، فيكون مرسلاً، لأنه لم يدرك ذلك. والصيغة الثانيـة: ظاهرهـا الاتـصال ، لأن معناها: أن مجاهداً يذكر هذه الرواية عن أم سلمة، ثم يختلفون في وصله دون حجة. فقد قال الترمذي ، بعد روايته عن مجاهد، عن أم سلمة: هذا حديث مرسل. ورواه بعضهم عن ابن أبي نجيح. وقال الحـاكم، بعـد روايته : "عن مجاهد، عن أم سلمة" : هذا حديث على شرط الشيخين، إن كان سمع مجاهد مـن أم سـلمة". ووافقه الذهبي على تصحيحه، وأعرض عن تعليله فلم يشر إليه. وعندي بما أرى من السياق والقـرائن، أن الروايتين بمعنى واحد، وإنما هو اختلاف في اللفظ، من تصرف الرواة، وكلها بمعنـى " مجاهـد ، عـن أم سلمة". (١)

فقد ثبت اللفظان في رواية ابن عيينة، وكذا ثبت في رواية الثورى. وأما حكم الترمذي في روايتـه من طريقة ابن عيينة، بأنه حديث مرسل، فإنه جزم بلا دليل، ومجاهد أدرك أم سلمة يقيناً وعاصرها ، فإنـه ولد سنة ٢١هـ، وأم سلمة ماتت بعد سنة ٦٠ على اليقين، والمعاصرة من الـراوي الثقـة تحمـل علـى الاتصال، إلا أن يكون الراوي مدلساً، ولم يزعم أحد أن مجاهداً مدلس، إلا كلمة قالها القطـب الحلبـي فـي شرح البخاري، حكاها عنه الحافظ في التهذيب جـ١٠/٤٤، ثم عقّبه عليها بقوله : "ولم أر من نـسبة إلـى التدليس". وقال الحافظ أيضاً في : الفتح جـ٦/١٩٤ : رداً على من زعم أن مجاهداً لم يسمع مـن عبـد الله بن عمر، ولكن سماع مجاهد من عبد الله بن عمرو ، ثابت ، وليس بمدلس "فثبت عنـدنا اتـصال الحـديث وصحته، والحمد لله" (٢) قلت: حكم د. سعد الحميد بصحة الحديث ، واتصاله علـى شـرط مـسلم، وحكـم الترمذي بانقطاعه على شرط البخاري.

٣٣- حدّثنا يحيى بن موسى، وعبد بن حميد، وغير واحد، المعنى واحد، قالوا: حدّثنا عبـد الـرزاق، عـن يونس بن سليم، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: سمعت عمر بـن الخطاب، رضي الله عنه ، يقول: "كان النبي، صلى الله عليه وسلم، إذا أنزل عليه الوحي، سُمِعَ عند وجهـه كَدَوِيِّ النَّحْلِ، فأنزل عليه يَوْمَاً فمكثنا ساعة فسُرِّي عنه، فاستقبل القِبْلَةَ ورفع يديه، وقال: اللهـم زدْنَـا ولا تنْقُصْنَا ، وأكْرِمْنَا ولا تُهِنَّا، وأعطِنَا ولا تَحْرِمْنَا، وآثِرْنَا ولا تُؤْثِر عَلَيْنَا، وارْنِا وارْضَ عَنَّا، ثم قال صـلى الله عليه وسلم: "أُنْزِل عَلَّى عَشْرُ آياتٍ، من أقامهن دخل الجنة، ثم قرأ: "قد أفلح المؤمنون" (٣) حتى ختم عـشر آياتٍ (٤). قال أبو عيسى : ومن سمع من عبد الرزاق قديماً، فإنهم إنما يذكرون فيه عن يونس بـن يزيـد، وبعضهم لا يذكر فيه عن يونس بن يزيد، ومن ذكر فيه يونس بن يزيد فهو أصحُّ، وكان عبـدالرزاق رُبَّمـا ذكر في هذا الحديث يونس بن يزيد، ورُبَّما لم يذكره، وإذا لم يذكر فيه يونس فهو مرسل. (٥)

تخريجه : أخرجه مرسلاً عبد الرزاق في : المصنف جـ٣/٣٨٣/٣٨٤ رقم ٦٠٣٨. وابن أبي حاتم في: العلل جـ٤/٦٨٧/٦٨٨ رقم ١٧٣٦. والبغوي في: شرح السنة جـ٥/١٧٨، والعقيلي في الـضعفاء الكبيـر

(١) تفسير ابن جرير الطبري جـ٨/٢٦٢/٢٦٣.
(٢) سنن سعيد بن منصور جـ٤/١٢٣٦/١٢٣٧.
(٣) المؤمنون : ١.
(٤) جامع الترمذي جـ٥/٣٠٥ رقم ٣١٧٣.
(٥) المصدر السابق جـ٥/٣٠٦.

جـ٤/٤٦٠. كلهم من طريق عبد الرزاق، عن يونس بن سليم الصنعاني، عن الزهري، عن عروة، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: سمعت عمر ابن الخطاب. الحديث . وأخرجه متصلاً الطحاوي في: تحفة الأخيار جـ٥/١٧٧ رقم ١٣٧٦. والحاكم في: المستدرك جـ٢/٣٩٢، والنسائي في: السنن الكبرى جـ١/٤٥٠ رقم ١٤٣٩. وابن عدي في: الكامل جـ٧/١٧٥، والعقيلي في الضعفاء الكبير جـ٤/٤٦٠، وابن كثير في: تفسيره جـ٣/٣١٦، والسيوطي في: الدر المنثور جـ١٠/٥٥٣/٥٥٤ كلهم من طريق عبد الرزاق ، قال: نا يونس بن سليم، قال: أملي على يونس بن يزيد الأيلي، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عبد الرحمن بن عبدالقاريّ، قال: سمعت عمر بن الخطاب به. قال النسائي: هذا حديث منكر ، لا نعلم أحداً رواه غير يونس بن سليم، ويونس بن سليم لا نعرفه والله أعلم[١]. وقال ابن عدي: وهذا يرويه عبد الرزاق، عن يونس بن سليم، وربما كناه فيقول : أبو بكر الصنعاني، ولا يسميه، لأنه ليس بمعروف، وقال ابن معين: لا أعرفه، إلا أن عبد الرزاق يروى عنه، ويونس بن سليم يعرف بهذا الحديث [٢]. وقال الطحاوي: يونس بن سليم هذا رجل من أهل صنعاء ، لا نعلم أحداً حدَّث عنه غير عبدالرزاق، ولا نعلم حدّث عنه إلا بهذا الحديث، وقد حدَّث بهذا الحديث عن عبدالرزاق الجلة من أخذ العلم عنه، منهم أحمد بن حنبل، ومنهم إسحاق بن راهويه[٣].

وقال الحاكم: قال عبدالرزاق : ويونس بن سليم هذا كان عمله والياً على أيلة قال: أرسلني عمي إلى يونس بن يزيد حتى أملي على أحاديث. وقال : وسئل عبد الرزاق عن شيخه ذا فقال: أظنه لا شيء [٤].

٣٤- حدَّثنا عَبْدُ بن حُمَيْدٍ. حدَّثنا عُبيد الله بن موسى، عن أبي جعفر الرَّازيِّ، عن الرَّبيع، عن أبي العالية، أن النبي، صلى الله عليه وسلم ، ذكر آلِهَتَهُمْ . فقالوا: "انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ . قال: فأتَاهُ جِبْرِيلُ بِهذِهِ السُّورةِ " قل هو الله أحد"[٥]. قال أبو عيسى: فذكر نحوه ولم يذكر فيه عن أبيٍّ بن كعب، وهذا أصحُّ من حديث أبي سعد، وأبو سعد، اسمه محمد ابن ميسر، وأبو جعفر الرازي، اسمه عيسى، وأبو العالية، اسمه رُفيع، وكان عبداً اعتقته امرأة سابية[٦].

تخريجه : أخرجه مرسلاً ابن جرير الطبري في: تفسيره جـ٢٤/٧٢٨ بإسناد الترمذي ولفظه. وأخرجه متصلاً الترمذي في: الجامع جـ٥/٤٢١ رقم ٣٣٦٤، وابن جرير الطبري في: تفسيره جـ٢٤/٧٢٧ ، وابن كثير في: تفسيره جـ٤/٧٣٥ كلهم من طريق أبي سعد الصاغاني، عن أبي جعفر الرازي، عن الرَّبيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبيّ بن كعب به، وأخرجه الحاكم في: المستدرك جـ٢/٥٤٠ من طريق أبي جعفر الرازي، وصححه. والواحدي في: أسباب النزول ص: ٢٦٢/٢٦٣ من حديث أبيّ بن كعب.

وقال ابن حجر: " وجاء في سبب نزولها من طريق أبي العالية، عن أبي بن كعب: "أن المشركين، قالوا للنبي ، صلى الله عليه وسلم: انسب لنا ربَّك"، فنزلت . أخرجه الترمذي، والطبري ، وفي آخره قال: "

(١) السنن الكبرى جـ١/٤٥٠.
(٢) الكامل لابن عدي جـ٧/١٧٤/١٧٥.
(٣) تحفة الأخيار جـ٨/٤٥٤.
(٤) المستدرك جـ١/٥٣٥/٥٩٢.
(٥) جامع الترمذي جـ٥/٤٢١ رقم ٣٣٦٥.
(٦) المرجع الصادر جـ٥/٤٢١.

لم يلد، ولم يولد" لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت، ولا شيء يموت إلا يورث". وربنا لا يمـوت ولا يـورث، ولم يكن له كفواً أحد، شبه ولا عدل". وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن أبي العالية، مرسلاً. وقال: وهـذا أصح، وصحح الموصول ابن خزيمة، والحاكم، وله شاهد من حديث جابر عند أبي يعلـى، والطبرانـي فـي الأوسط ، والطبري[1]. قلت: حديث جابر. رواه الواحدي في: أسباب النزول ص: ٢٦٣ . وابن جرير الطبري في : تفسير جـ٢٤/٧٢٨، ورواه ابن جرير الطبري في : تفسيره جـ٢٤/٧٢٨ مرسلاً عن عكرمة.

٣٥- حدَّثنا محمود بن غيلان. حدثَّنا قبيصة، عن سفيان، عن عبدالملك بن عمير، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، رضي الله عنه ، قال : اسْتَبَّ رَجُلاَنِ عند النبي، صلى الله عليه وسلم، حتَّى عُـرِفَ الْغَضَبُ في وَجْهِ أَحَدِهِمَا، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم : "إِنِّي لأَعْلَمُ كَلِمَةً لو قالها لَذَهَبَ غَضَبُهُ : أعـوذ بالله من الشيطان الرجيم"[2] . قال أبو عيسى: هذا حديث مرسل، عبد الرحمن بن أبي ليلى، لم يـسمع مـن معاذ بن جبل ، مات معاذ في خلافة عمر بن الخطاب، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، غلام ابن سـت سـنين ، وهكذا روى شعبة عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى. [3]

تخريجه : أخرجه أبو داود في: سننه جـ٤/٢٤٨/٢٤٩ رقم ٤٧٨٠ من طريق جرير بن عبدالحميـد ، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل مرفوعاً بـه. وقـال الألبـاني : ضعيف. قال العلائي: "وبخط الحافظ الضياء ، أنه لم يسمع من معاذ بن جبل، رضي الله عنهم". [4]

٣٦- حدَّثنا أبو كريب . حدَّثنا أبو خالد الأحمر، عن هشام بن الغاز، عن مكحول، عن أبي هريرة، قال: قـال لي رسول الله، صلى الله عليه وسلم : "أَكْثِرْ مِنْ قَوْلِ لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله، فإنَّها كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ. قال مكحول: فمن قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا مَنْجَى من الله إلا إليه : كَشَفَ عنه سَبْعِينَ باباً من الضُّرِّ أدْنَا هُنَّ الفَقْرُ" [5] قال أبو عيسى: ليس إسناده بمتصل، مكحول لم يسمع من أبي هريرة. [6]

تخريجه : أخرجه متصلاً البخاري في : صحيحه جـ١١/٢١٧ رقـم ٦٤٠٩. ومـسلم فـي: صـحيحه جـ١٧/٢٦/٢٧. كلاهما من طريق سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن أبي موسـى الأشـعري مرفوعـاً بنحوه. وابن ماجه في: جـ٤/٢٥٩/٢٦٠ رقم ٣٨٢٤ من طريق عاصم الأحول، عن أبي عاصم، عن أبـي موسى مرفوعاً به. وفي: جـ٤/٢٦٠ رقم ٣٨٢٥/٣٨٢٦. وأبو داود الطيالسي في: مـسنده جـ١٠/٣٢٢ رقم ٢٤٥٦ جـ١٠/٣٢٦ رقم ٢٤٩٤ ، جـ١٠/٣٣٣ رقم ٢٥٥٦.

قال ابن أبي حاتم: "حدّثنا أبي قال: سألت أبا مسهر : هل سمع مكحول من أحدٍ مـن أصـحاب النبـي ، صلى الله عليه وسلم ؟ قال: ما صح عندنا إلا أنس بن مالك، قلت: واثلة؟ فأنكره، وسألت أبا زرعة: هل لقي

(١) فتح الباري جـ٨/٦٢٤.
(٢) جامع الترمذي جـ٥/٤٧٠ رقم ٣٤٥٢.
(٣) جامع الترمذي جـ٥/٤٧٠/٤٧١.
(٤) جامع التحصيل ص: ٢٢٦.
(٥) جامع الترمذي جـ٥/٥٤١ رقم ٣٦٠١.
(٦) المصدر السابق جـ٥/٥٤١.

مكحول أبا هريرة؟ قال : لا ، لم يلق مكحول أبا هريرة [١] . وقال العلائي : مكحول الفقيه، الشامي، كثير الإرسال جداً، أرسل عن النبي ، صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي .. وأبي هريرة، وطائفة آخرين، رضي الله عنهم. وقال الدار قطني: لم يلق أبا هريرة [٢]. وقال أبو زرعة العراقي بعد ما ذكر ما قاله أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن أبي حاتم، والعلائي: "وفي مسند الشاميين للطبراني، التصريح بسماعه من تسعة من الصحابة، لكن الشأن في صحة الإسناد إليهم، وهم: أنس، وواثلة، وأبو أسامة، وأبو هند الداري، ومعاوية ، وابن عمر، وأبو هريرة، وثوبان[٣].

٣٧- حدّثنا علي بن حُجر . أخبرنا الوليد بن محمد الموقَّريُّ ، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالب، قال: كنت مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إذا طلع أبو بكر وعمر ، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "هذانِ سَيِّدَا كُهُولِ أهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الأوَّلينَ والآخِرينَ إلاَّ النَّبيِّينَ والمُرسَلينَ ، يا عليُّ لا تخبرهما"[٤] . قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه. والوليد بن محمد ، يضعف في الحديث، ولم يسمع على بن الحسين من علي بن أبي طالب [٥]. قلت: إذن الحديث فيه علتان، إحداهما في إسناده الوليد بن محمد الموقريّ، قال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حجر: متروك. [٦] والعلة الثانية : انقطاعه ، حيث لم يسمع عليّ بن الحسين من جده علي بن أبي طالب، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، لم يدرك عليّاً ، رضي الله عنهما [٧] . وقال الحافظ العلائي، وكذلك أبو زرعة العراقي: قال أبو زرعة : لم يدرك جده علياً . [٨]

تخريجه : أخرجه متصلاً الترمذي في : الجامع جـ٥/٥٧١ رقم ٣٦٦٦. قال: حدّثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، حدّثنا سفيان بن عيينة، قال: ذكر داود، عن الشعبي، عن الحارث، عن على مرفوعاً به. ولم يعلق عليه. وابن ماجه جـ١/٧٢ رقم ٩٥ من حديث سفيان، عن الحسن بن عمارة، عن فراس، عن الشعبي ، عن الحارث، عن علي، رضي الله عنه مرفوعاً به.

قلت: إسناده ضعيف، لأن في إسناده الحسن بن عمارة، قال النسائي: متروك الحديث كوفي، وقال ابن حجر: الحسن بن عمارة، البجلي مولاهم، أبو محمد الكوفي ، قاض بغداد – متروك. [٩] ورواه ابن ماجه جـ١/٧٥ رقم ١٠٠ من حديث عبد القدوس بن بكر بن خُنيس، ثنا مالك بن مِغْول، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه مرفوعاً به. وقد أورد ابن أبي حاتم هذا الحديث بطريقتين مختلفتين، وحكم على أحدهما بالخطأ، والآخر بأنه باطل. فقال: وسألت أبي عن حديث رواه عليُّ بن عابس، عن أبي الجَحَّاف، عن عطيه، عن أبي سعيد، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال لأبي بكر وعمر : "هذان سَيِّد كهول أهل الجنة". فقال أبي : هذا خطأ ،

(١) المراسيل ص: ٢١١/٢١٢.
(٢) جامع التحصيل ص: ٢٨٥.
(٣) تحفة التحصيل ص:٣١٤/٣١٥.
(٤) جامع الترمذي جـ٥/٥٧٠ رقم ٣٦٦٥.
(٥) المصدر السابق جـ٥/٥٧٠.
(٦) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص:٢٤٠، وتقريب التهذيب جـ٢/٣٤٢.
(٧) المراسيل ص:١٣٩.
(٨) جامع التحصيل ص:٢٤٠، وتحفة التحصيل ص: ٢٣٤.
(٩) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص:٨٧ ، وتقريب التهذيب جـ١/١٧٠.

يرويه تَليدُ بن سليمان، عن أبي الجَحّاف، عن عطية، عن أبي سعيد ، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "إن أهل الدرجات العلى.. " فأحسب على بن عابس أراد هذا الحديث [1]. وسئل أبو زرعة عـن حـديث رواه بن مهران، عن عبد الرحمن ابن مالك بن مغول، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال لأبي بكر، وعمر: "هذان سَيِّدا كهول أهل الجنة".

قال أبو زرعة: هذا حديث باطل، يعني بهذا الإسناد، وامتنع أن يحدثنا به، وقال: اضربوا عليه"[2] .

وأخرجه الترمذي في: الجامع جـ٥/٥٧٠ رقم ٣٦٦٤. حدّثنا الحسن ابن الصباح البزار. حدّثنا محمد بن كثير العبدي، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً به. وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. قلت: رواه العقيلي في: الضعفاء الكبير جـ٢/٢٤٥، والسهمي في: تاريخ جرجان ص: ١١٦، وابن عساكر في : تاريخ دمشق جـ٤٤/١٧٢، والبزار في مسنده كشف الأستار جـ٣٥/١٦٨. ورواه المناوي في : كشف المناهج والتناقيح جـ٥/٢٧٧/٢٧٨ ، رقم ٤٨٨٩ بلفظه . وقال: رواه الترمذي في: المناقب من حديث أنس يرفعه، وقال: غريب من هذا الوجه. قلت – أي المناوي – وسنده سند البخاري، فإنه رواه الحسن بن الصباح، عن محمد بن كثير العبدي، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس. رواه ابن ماجه في السنة. والمتن له شواهد كثيرة يرى الشيخ الألباني، رحمه الله، أن مجموعها يجعل الحديث صحيحاً بلا ريب[3].

٣٨- حدّثنا قتيبة . حدّثنا ابن أبي فديك ، عن عبدالعزيز بن المطلب، عن أبيه، عن جده عبدالله بن حنطب، أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، رأى أبا بكر ، وعمر، فقال: "هذان السمع والبصر".[4] قال أبو عيسى: هذا حديث مرسل، وعبدالله بن حنطب لم يدرك النبي ، صلى الله عليه وسلم. [5]

تخريجه : أخرجه ابن أبي حاتم في: العلل جـ٦/٤٥٩/٤٦٠ رقم ٢٦٦٧. والحاكم في المستدرك جـ٣/٦٩ ، وابن عساكر في : تاريخ دمشق جـ٤٤/٦٧١، وابن عبد البر في : الاستيعاب جـ٤/١٦٧ رقم ١٥٣٥.

وقال : عبد الله بن حنطب المخزومي ، له صحبته، وروى عنه المطلب حديثاً مرفوعاً في فضل أبي بكر ، وعمر ، رضي الله عنهما، وحديثه مضطرب الإسناد، لا يثبت.

ورواه ابن حجر في : الإصابة جـ٤/١٠٢/١٠٣ رقم ٤٦٥٤.

عبدالله بن حنطب، قال ابن أبي حاتم: له صحبة، وذكره ابن حبان في الصحابة. وقال أبو عمر، له صحبة، وحديثه في فضل أبو بكر، وعمر، حديث مضطرب لا يثبت. وقال ابن حجر: أخرجه الترمذي، وقال: هذا حديث مرسل، وعبدالله بن حنطب، لم يدرك النبي، صلى الله عليه وسلم. ورواه المناوي في: كشف المناهج والتناقيح جـ٥/٢٧٩ رقم ٤٨٩٣ بلفظه وعزاه إلى الترمذي. وقال العلائي: قال الترمذي: هذا مرسل، يعني أن عبدالله بن حنطب لم يدرك النبي ، صلى الله عليه وسلم، وفيه اختلاف كثير على ابن أبي

(١) العلل لابن أبي حاتم جـ٦/٤٤٩/٤٥٠ رقم ٢٦٥٨.
(٢) العلل لابن أبي حاتم جـ٦/٤٧١/٤٧٢ رقم ٢٦٧٧.
(٣) الحديث الحسن لذاته ولغيره جـ٥/٢٢٧٧.
(٤) جامع الترمذي جـ٥/٥٧٢ رقم ٣٦٧١.
(٥) المصدر السابق جـ٥/٥٧٢.

فديك، وأثبت ابن عبد البر صحبته، وكذلك ابن حبان[١] ، وكذلك رواه أبو زرعة العراق، وذكر ما قاله العلائي[٢] . وقال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي فديك، قال: حدّثني غير واحد، عن عبدالعزيز بن المطلب، عن أبيه، عن جده عبدالله ابن حنطب.. " قال أبي: حدّثنا موسى بن أيوب: فقال: عن ابن أبي فديك، عن عبدالعزيز، وهذا أشبه"[٣] .

٣٩- حدّثنا محمد بن بشار، ومحمود بن غيلان قالا : حدّثنا أبو أحمد، عن سفيان، عن ليث، عن أبي جهضم، عن ابن عباس ، أَنَّهُ جِبْرِيلَ، عَلَيْه السَّلام، مَرَّتَيْن، وَدَعَا لَهُ النبي، صلى الله عليه وسلم، مَرَّتَيْن" [٤] . قال أبو عيسى: هذا حديث مرسل، ولا نعرف لأبي جهضم سماعاً من ابن عباس [٥].

تخريجه : أخرجه ابن عبد البر في : الاستيعاب جـ٤/٢٩٠ رقم ١٦٠٧

قال مجاهد ، عن ابن عباس : رأيت جبريل عند النبي، صلى الله عليه وسلم، مرتين، ودعا لي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالحكمة مرتين. وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى جـ٢/٣٧٠، وابن حجر في: الإصابة جـ٤/١٩١ رقم ٤٧٩٩ بإسناد الترمذي ولفظه. والذهبي في: تاريخ الإسلام. جـ٢/٤٦٥ وقال: وروى أبو مالك عبد الملك بن الحسين النخعي، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس ... به". وابن كثير في: البداية والنهاية جـ٤/٨٤٩ بلفظه. والمناوي في: كشف المناهج والتناقيح جـ٥/٣١٢ رقم ٤٩٧١ بلفظه.

٤٠- حدّثنا إسحاق بن منصور . أخبرنا أبو أسامة، عن نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة، قال: قال طلحة بن عبيد الله : سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "إنَّ عمرو بن العاص من صالح قريش"[٦].

قال أبو عيسى: هذا حديث إنما نعرفه من حديث نافع بين عمر الجمحي، ونافع ثقة، وليس إسناده بمتصل، ابن أبي مليكة لم يدرك طلحة. [٧]

تخريجه : أخرجه ابن حجر في: الإصابة جـ٥/٥٩ . وقال : وأخرج أحمد ابن حنبل من حديث طلحة أحد العشرة، رفعه: عمرو بن العاص من صالح قريش . ورجاله سنده ثقات إلا أن فيه انقطاعاً بين ابن أبي مليكة، وطلحة. وأخرجه ابن سعد بسند رجاله ثقات إلى ابن أبي ليلى مرسلاً، ولم يذكر طلحة، وزاد: يعني : عبدالله بن عمرو بن العاص. وقال العلائي، وأبو زرعة العراقي: عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي، قال الترمذي: لم يدرك طلحة بن عبيد الله [٨].

(١) جامع التحصيل ص: ٢٠٩.
(٢) تحفة التحصيل ص: ١٧٢.
(٣) العلل لابن أبي حاتم جـ٦/٤٥٩/٤٦٠ رقم ٢٦٦٧.
(٤) جامع الترمذي جـ٥/٦٣٧ رقم ٣٨٢٢.
(٥) المصدر السابق جـ٥/٦٣٧.
(٦) جامع الترمذي جـ٥/٦٤٦ رقم ٣٨٤٥.
(٧) المصدر السابق جـ٥/٦٤٦.
(٨) جامع التحصيل ص:٢١٤، وتحفة التحصيل ص:١٨١.

٤١- حدّثنا قتيبة . حدّثنا الليث، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبي هريرة، قـال: نزلنـا مـع رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، منزلاً ، فجعل الناس يمرون، فيقوله رسول الله، صلى الله عليه وسـلم : من هذا يا أبا هريرة؟ فأقول: فلان، فيقول: نعم عبدالله هذا ، ويقول: من هذا؟ فأقول: فلان، فيقول: عبـدالله هذا، حتى مر خالد بن الوليد، فقال: من هذا؟ فقلت: هذا خالد بن الوليد، فقال: نعم عبدالله ، خالد بن الوليـد، سيف من سيوف الله" [١] . قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، ولا نعرف لزيد بن أسلم سماعاً من أبي هريرة، وهو عندي حديث مرسل[٢].

تخريجه : أخرجه ابن حجر في: الإصابة جـ٢/٣٧٥/٣٧٦ رقم ٢٢٠٦ بلفظه. وعزاه إلـى الترمـذي، وقال ابن حجر: رجاله ثقات . وقال ابن أبي حاتم: سمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول: زيد بن أسـلم، عن أبي هريرة، مرسل [٣]. وقال العلائي : قال يحيى بن معين: لم يسمع زيد بن أسلم، من أبي هريرة، وقال علي بن الحسين بن الجنيد: زيد بن أسلم عن أبي هريرة، مرسل، أدخل بينه وبين أبي هريـرة عطـاء بـن يسار [٤].

٤٢- حدّثنا محمد بن يحيى الأزدي، وأحمد بن منيع وغير واحد قالوا: حدّثنا أبو بدر شجاع بن الوليد ، عن قابوس بن أبي ظبيان ، عن أبيه ، عن سلمان قال: قال لي رسول الله، صلى الله عليه وسلم: يـا سـلمان لا تبغضني، فتفارق دينك، قلت: يا رسول الله ، كيف أبغضك وبك هدانا الله؟
قال : تبغض العرب فتبضني"[٥] . قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث أبـي بـدر شجاع بن الوليد. وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: أبو ظبيان لم يدرك سلمان، مات سلمان قبل عليٍّ. [٦]

تخريجه: أخرجه ابن أبي حاتم في: المراسيل ص: ٥٠/٥١ . أبو زرعة العراقي في: تحفة التحـصيل ص: ٧٨ بإسناده ولفظه. قال ابن أبي حاتم: كتب إلى علي بن أبي طاهر القزويني، نا أبو بكر الأثرم، قـال: سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول: كان شعبة ينكر أن يكون أبو ظبيان سمع من سلمان، وقال: سـمعت أبي يقول: حصين بن جندب، أبو ظبيان، قد أدرك ابن مسعود، ولا أظنه سمع منه، ولا أظنه سـمع حـديث العرب الذي يرويه. يعني: عن قابوس بن أبي ظبيان ، عن أبيه، عن سلمان ... به" [٧]

(١) جامع الترمذي جـ٥/٦٤٦ رقم ٣٨٤٦.
(٢) المصدر السابق جـ٥/٦٤٦.
(٣) المراسيل ص: ٦٤.
(٤) جامع التحصيل ص:١٧٨، وتحفة التحصيل ص:١١٧/١١٨.
(٥) جامع الترمذي جـ٥/٦٨٠ رقم ٣٩٢٧.
(٦) المصدر السابق جـ٥/٦٨٠.
(٧) المراسيل لابن أبي حاتم ص:٥٠/٥١.

نتائج البحث

الحمد لله الذي تمت بنعمته الصالحات ، وصلى الله وسلم على رسول الله، وآله وصحابته، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فقد خلصت من هذه الدراسة بالنتائج التالية:

١- الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بالإرسال ، سواء قال: حديث مرسل، أو إسناده ليس بمتصل ، بلغ عددها ٤٢ حديثا.

٢- إن المرسل عند الإمام الترمذي يطلق على الانقطاع في الإسناد، في أي مكان كان انقطاعه، فقد وجدته يطلق المرسل على حديث التابعي الكبير، والتابعي الصغير، وتُبع الأتباع، والمنقطع.

٣- إن الإمام الترمذي ، لا يحتج بالمرسل، ولا يقبله، شأنه في ذلك شأن جمهور المحدّثين. إلا مرسل سعيد بن المسيب، فقد صححه في موضع واحد، وهذا ما ذهب إليه الشافعي ، رحمه الله وغيره.

٤- أورد الترمذي المرسل في سننه وأكثر منه، إما لبيان علة في الإسناد، إو لإعلال الموصول بالمرسل ، أو لبيان حكم فقهي تضمنه الحديث، أو لعدم وجوب حديث صحيح في بابه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المراجع والمصادر

١- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، نشر وزارة الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد، بالتعاون مع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧.

٢- الإحكام في أصول الأحكام ، تأليف الإمام العلامة علي بن محمد الآمدي، علق عليه الشيخ عبدالرزاق عفيفي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٣- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، تحقيق وتصحيح محمد أحمد عبدالعزيز ، نشر دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٤- أسباب النزل، للوا حدي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الأثير، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لابن عبدالبر ، وثق نصه، وحقق أصوله، طه عبدالرءوف سعد، نشر دار الغد العربي، القاهرة، على هامش الإصابة.

٧- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، وثق نصه، وحقق أصوله، طه عبدالرءوف سعد، الناشر دار الغد العربي، القاهرة.

٨- البحر الزخار ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزَّار، المجلدات من الاول إلى التاسع" تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي"، نشر مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الاولى ١٤٠٩هـ.

٩- البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزَّار، "المجلدات العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر" تحقيق عادل بن سعد، مراجعة وتقديم بدر بن عبد الله البدر، وأبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، نشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

١٠- البداية والنهاية، لابن كثير، نشر دار الغد العربي، القاهرة، الطبعة الأولى. "بدون تاريخ".

١١- تاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والاعلام ، للذهبي، نشر دار الغد العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

١٢- تاريخ بغداد ، أو مدينة السلام، للخطيب البغدادي ، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٣- التاريخ الكبير، للبخاري ، نشر مؤسسة الكتب الثقافية . "بدون تاريخ".

١٤- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروى، نشر دار الفكر ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٥- التبصرة في القراءات ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، نشر معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٦- تحفة الأخبار بترتيب شرح مشكل الآثار، للطحاوي ، تحقيق وترتيب أبي الحسين خالد محمود الرباط، نشر دار بلنسية ، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٧- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تأليف الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم ابن الحسين أبي زرعة العراقي، ضبط نصه وعلق عليه، عبد الله نوارة، مراجعة مركز السنة للبحث العلمي، نشر مكتبة الرشيد، الرياض الطبعة الاولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٨- تفسير ابن جرير الطبري ، المعنون بـ "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". نشر دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
١٩- تفسير ابن جرير الطبري، المعنون بـ "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". تحقيق د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، نشر دار هجر القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢٠- تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطبيب، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٢١- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، نشر دار الغد العربي، ومركز الحرمين التجاري، مكة المكرمة، عام ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٢٢- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، نشر مؤسسة الريان، "بدون تاريخ".
٢٣- تقريب التهذيب ، لابن حجر، تحقيق خليل مأمون شيحا، نشر دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢٤- تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق د. عبدالوهاب عبداللطيف، نشر دار المعرفة، بيروت.
٢٥- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق سعيد أحمد أعراب، عام ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٢٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لابن عبدالبر ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، نشر دار فضالة المحمدية المغرب الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٢٧- تهذيب التهذيب ، لابن حجر، نشر دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٢٨- تهذيب التهذيب ، لابن حجر، نشر دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٢٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٣٠- تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول، للإمام الفقيه الأصولي الشافعي كمال الدين محمد بن عبدالرحمن المعروف بـ "ابن الكاملية". دراسة وتحقيق د. عبد الفتاح أحمد قطب الدخميس، نشر دار الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.
٣١- الثقات ، للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أبي حاتم التميمي البستي، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، مصورة من طبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الركن، الهند، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
٣٢- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للحافظ العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، نشر عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٣٣- الجامع الصحيح ، وهو سنن الترمذي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وآخرون، نشر دار – الكتب العلمية، بيروت، "بدون تاريخ".
٣٤- الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وآخرون، نشر دار الحديث، القاهرة: بدون تاريخ.
٣٥- الجوهر النقي، تأليف علاء الدين بن علي بن عثمان المعروف بابن التركماني، والكتاب مطبوع بحاشية السنن الكبرى للبيهقي، نشر دار المعرفة، بيروت، مصور عن طبيعة دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد.

٣٦- حاشية العطار علي جمع الجوامع، للعلامة الشيخ حسن العطار، علي شرح الجلال المحلي، علي جمع الجوامع للأمام ابن السبكي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٧- الحديث الحسن لذاته ولغيره، دراسة استقرائية نقدية، تأليف د. خالد منصور الدريس، نشر أضـــواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـــ/٢٠٠٥م.
٣٨- الحديث المرسل بين القبول والرد ، تأليف حصة بنـــت عبـــدالعزيز الـــصغير، نـــشر دار الأندلـــسي الخضراء، جدة، ودار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـــ/٢٠٠٥م.
٣٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم الأصبهاني، نشر دار الكتاب العربي، الطبعة الخامـــسة ، ١٩٩١م/١٤١٢هـــ.
٤٠- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، تحقيق د. عبدالله المحسن التركي، نشر مركز هجـــر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـــ/٢٠٠٣م.
٤١- الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، للسيوطي ، نشر دار الكتب العلمية، بيـــروت، الطبعـــة الأولـــى ١٤٢١هـــ/٢٠٠٠م.
٤٢- سنن ابن ماجه، لابن ماجه القزويني، حقق نصوصه، ورقم كتبه، وأبوابه، وأحاديثه، محمد فؤاد عبد الباقي، نشر المكتبة العلمية، بيروت.
٤٣- سنن ابن ماجه، لابن ماجه القزويني ، بشرح السندي، وبحاشيته مصباح الزجاجة في زوائـــد ابـــن ماجه، تحقيـــق الـــشيخ خليـــل مـــأمون شـــيحا، نـــشر دار المعرفـــة، بيـــروت، الطبعـــة الثالثـــة ١٤٢٠هـــ٢٠٠٠م.
٤٤- سنن أبي داود ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، شرح وتحقيق د. السيد محمد ســـيد ، و د. عبد القادر عبدالخير، والأستاذ سيد إبراهيم، نشر دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٠هـــ/١٩٩٩م.
٤٥- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني تحقيق محمد محي الدين عبـــد الحميـــد ، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت ، بدون تاريخ.
٤٦- سنن الدارقطني ، للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني، حققه وعلق عليه، الشيخ عادل أحمد عبـــد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، نشر دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ/٢٠٠١م.
٤٧- سنن الدارمي، لأبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي، حققه وشرح ألفاظـــه وعلـــق عليـــه د. مصطفى ديب البغا، نشر دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٢هـــ/١٩٩١م.
٤٨- سنن الدارمي ، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، نشر دار الكتـــب العلميـــة، ودار إحيـــاء السنة النبوية "بدون تاريخ".
٤٩- سنن سعيد بن منصور ، تحقيق د. سعد بن عبدالله آل حميد، نشر دار الصميعي، الريـــاض، الطبعـــة الثانية ١٤٢٠هـــ/٢٠٠٠م.
٥٠- السنن الصغرى ، للنسائي ، المسمى بـــ "المجتبى" بشرح السيوطي ، وحاشية الـــسندي، نـــشر دار الكتب العلمية، بيروت.
٥١- السنن الصغرى ، للنسائي ، المسمى بـــ "المجتبى" بشرح السيوطي، وحاشية السندي، حققه ورقمه، ووضع فهارسه، مكتب تحقيق التراث الإسلامي، نـــشر دار المعرفـــة، بيـــروت، الطبعـــة الـــسادسة ١٤٢٢هـــ/٢٠٠١م.
٥٢- السنن الكبرى ، للبيهقي، نشر دار المعرفة، بيروت. مصورة عن طبعة حيدر أباد.

٥٣- السنن الكبرى ، للبيهقي ، نشر مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر أباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٥٣هـ.
٥٤- السنن الكبرى ، للنسائي ، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البغدادي، وسيد كسروي حسن، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٥٥- شرح السنة ، للبغوي، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط ، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٥٦- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، بشرح النووي، نشر دار الفكر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٥٧- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٥٨- الضعفاء والمتروكين ، للنسائي ، تحقيق مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٥٩- الطبقات الكبرى، لابن سعد، نشر دار صادر، بيروت، لبنان.
٦٠- العدة في أصول الفقه، تأليف القاضي أبي يعلي محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، حققه وعلق عليه وخرجه نصه ، د. أحمد بن علي سير المباركي، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٦١- علل الحديث ، لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد الرازي ، تحقيق فريق من الباحثين، بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٦٢- العلل الصغير، للترمذي، توثيق عادل بن عبدالشكور الزرقي، نشر دار المحدث، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
٦٣- العلل الكبير ، للترمذي، ترتيب أبو طالبب القاضي، تحقيق السيد صبحي السامرائي وآخرين نشر عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٦٤- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، نشر دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٦٥- فتح الباري ، بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني، رقم كتبه، وأبوابه، وأحاديثه، محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه محب الدين الخطيب، راجعه قصي محب الدين الخطيب نشر دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٦٦- فتح الباري ، بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تقديم وتحقيق وتعليق عبد القادر شيبة الحمد، نشر مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
٦٧- فتح المغيث ، شرح الفية الحديث، للسخاوي، شرح ألفاظه ، وخرج أحاديثه، وعلق عليه، الشيخ صلاح محمد عويضه، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م
٦٨- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق د. سهيل زكار، ويحيى مختار عزاوي، نشر دار الفكر ، بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٦٩- كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، تأليف صدر الدين محمد بن إبراهيم السلمي المناوي، دراسة وتحقيق د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، نشر الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٧٠- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تقديم المحدث محمد الحافظ التيجاني، مراجعة الأستاذين عبد الحليم محمد عبد الحليم، وعبد الرحمن حسن محمود، نشر مطبعة السعادة القاهرة، الطبعة الأولى، "بدون تاريخ".
٧١- المجموع شرح المهذب، للنووي ، تحقيق محمد نجيب المطيعي نشر دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
٧٢- المحلى بالآثار، لابن حزم الأندلسي، نشر المكتبة التجارية، بيروت، بدون تاريخ.
٧٣- المحلى بالآثار، لابن حزم الأندلس، تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٧٤- المراسيل ، لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد الرازي ، بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٧٥- المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري ، ومعه "تلخيص المستدرك" للذهبي، نشر مكتبة المعارف، الرياض، ودار المعرفة، بيروت.
٧٦- المستصفى من علم الأصول، للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، ومعه كتاب "فواتح الرحموت" للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه، للإمام المحقق محب الله بن عبد الشكور، الطبعة الأولى المطبعة الأميرية ببولاق، والطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٧٧- مسند أحمد بن حنبل، نشر المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ودار صادر، بيروت، ودار الفكر، بيروت، تصوير الطبعة الميمنية.
٧٨- مسند الدرامي، تحقيق حسين سليم أسد الدارني ، نشر دار المغني، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
٧٩- مسند الطيالسي ، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي ، تحقيق د. محمد بن عبدالمحسن التركي ، نشر دار هجر ، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٨٠- مسند الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، طبعة حجر.
٨١- مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق عادل بن يوسف العزازي ، وأحمد فريد المزيدي، نشر دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٨٢- مسند أبي يعلي، لأبي يعلي أحمد بن علي بن المثني الموصلي، تحقيق حسين أسد، نشر دار المأمون، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٨٣- المصنف لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت، نشر مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٨٤- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، ومعه كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الازدي، رواية الإمام عبدالرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب عبد الرحمن الأعظمي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٨٥- المعجم الصغير، للطبراني، تحقيق وتخريج د. عطية أبو زيد محجوب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة أسيوط ١٩٩٣م.
٨٦- المعجم الكبير ، للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، نشر وزارة الأوقاف، بالجمهورية العراقية، إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٨٧- مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح، ومحاسن الاصطلاح، للبلقيني ، تحقيق د. عائشة عبدالرحمن ، نشر دار المعارف، القاهرة.
٨٨- الموطأ ، للإمام مالك، برواية يحيى بن بحيى الليثي عنه، صححه ورقمه وخرج أحاديثه، وعلق عليه، محمد فؤاد عبدالباقي، نشر إحياء الكتب العربية.
٨٩- نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي، نشر المجلس العلمي، بدابهيل، سورت الهند، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨هـ.
٩٠- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، تحقيق مسعود عبد الحميد السعدني، ومحمد فارس، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، " بدون تاريخ".